شبهات الحداثيين

حول السنة النبوية المطهرة في ميزان الأصوليين

إعداد
د/ هيثم محمد وحيد ضبش
مدرس أصول الفقه في كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف
جامعة الأزهر، مصر

شبهات الحداثيين حول السنة النبوية المطهرة في ميزان الأصوليين

هيثم محمد وحيد ضبش.
قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: haithamdabash٢٠٠٥@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع السنة النبوية، وأنها المصدر الثاني للتشريع في الإسلام بعد القرآن، وتركز على الشبهات التي طرحها بعض الحداثيين حول السنة، وتحللها وفقًا لعلم أصول الفقه، كما توضح الدراسة مفهوم السنة وأقسامها ومنزلتها من القرآن، وتعرض بعض الشبهات وتفندها بشكل علمي.

وتهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم السنة النبوية وأنواعها وأهميتها عند الأصوليين، بالإضافة إلى شرح مفهوم الحداثة والحداثيين، كما تتناول الدراسة الشبهات المتعلقة بالسنة وتحليلها، وتوضح آراء علماء الأصول بشأن هذه الشبهات والرد عليها.

هذا وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج للبحث، منها المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف المصطلحات وآراء الحداثيين والرد عليهم، والمنهج الاستدلالي؛ لاستنتاج الأدلة على أهمية السنة والرد على الشبهات، والمنهج المقارن؛ لمقارنة آراء الحداثيين مع آراء علماء أصول الفقه، وأخيرًا المنهج الاستقرائي؛ لتتبع الشبهات حول السنة النبوية والرد عليها.

هذا وقد قسمت البحث إلى مبحثين، الأول: عرفت فيه السنة النبوية المطهرة وذكرت أقسامها وأراء العلماء في حجيتها، ثم بينت منزلتها من القرآن.

والثاني: عرفت فيه مفهومي الحداثة والحداثيين، ثم تكلمت عن شبهات الحداثيين حول السنة النبوية وذكرت الرد عليها وفق قواعد الأصوليين. من هذه الشبهات ما يلي:

شبهة "تأخر تدوين السنة النبوية وعدم كتابتها في عهد النبي والصحابة"، وشبهة "الاستغناء بالقرآن عن السنة"، وشبهة "عدم حفظ السنة"، وشبهة "رضاع الكبير"، وشبهة أن رحلة المعراج لم تكن بجسده ﷺ، والشبه الواردة حول حديث

طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد.

وقد نتج عن هذه الدراسة أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام ولا يمكن الاستغناء عنها، وأن علم أصول الفقه يساعد في فهم السنة والتعامل معها بشكل صحيح، وأن الشبهات التي يطرحها الحداثيون حول السنة ضعيفة ولا تستند إلى أدلة قوية، ويجب الرد عليها وتوضيحها بالأدلة الشرعية والعقلية لحماية السنة والحفاظ على مكانتها في الإسلام، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريس علم أصول الفقه في الكليات غير الشرعية لمساعدة الطلاب على فهم السنة النبوية بشكل صحيح، كما أكدت على أهمية نشر الوعي حول السنة النبوية عبر وسائل الإعلام، والمساجد، والمحاضرات، والندوات؛ وضرورة مواجهة الشكوك حول السنة النبوية وتوضيحها بالأدلة الشرعية والعقلية بمساعدة العلماء، كما دعت إلى تشجيع الباحثين على إجراء دراسات في السنة النبوية وتحسين مناهج البحث لفهم أفضل، وأكدت على ضرورة توعية الشباب حول السنة النبوية وتحذيرهم من الشبهات من خلال المناهج التعليمية والأنشطة الثقافية.

الكلمات المفتاحية: السنة النبوية، الشبهات، الحداثة، الحداثيون، أصول الفقه.

Modernist Doubts Concerning the Prophetic as Assessed by Scholars of Uṣūl al-Fiqh

Haitham Mohammed Wahid Dabash
Department of Principles of Islamic Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law, Tefahna Al-Ashraf, Al-Azhar University, Egypt.
Email: haithamdabash٢٠٠٥@azhar.edu.eg

Abstract:

This study examines the status of the Prophetic Sunna as the second principal source of Islamic legislation after the Qurʾān, with a focus on objections raised by certain modernist thinkers. These objections are analysed through the perspectives of scholars of UṢūl al-Fiqh. The study defines the Sunna, outlines its categories and legal authority, and considers its relationship to the Qurʾān. Selected modernist critiques are presented and systematically refuted based on the principles of Islamic legal theory.

The aim is to clarify the concept, types, and foundational role of the Sunna according to UṢūlī scholars, while also outlining the intellectual context of modernity and its key figures. The study critically examines the major objections to the Sunna and presents the responses of UṢūl al-Fiqh scholars, drawing on both scriptural and rational evidence.

It adopts several methodological approaches: a descriptive-analytical method to define core terms and summarize modernist views; an inferential method to establish proofs for the authority of the Sunna; a comparative method to contrast these objections with the positions of UṢūlī scholars; and an inductive method to trace and analyse recurring doubts.

The research is structured in two chapters. The first discusses the definition of the Prophetic Sunna, its classifications, scholarly views on its authority, and its place alongside the Qurʾān. The second defines modernity and modernist discourse, presents the principal objections to the Sunna, and responds to them using UṢūlī reasoning. These include the alleged delay in

documenting the Sunna, the claim that the Qurʾān renders the Sunna unnecessary, doubts about its preservation, the ḥadīth of adult suckling, the nature of the Miʿrāj, and the ḥadīth concerning the Prophet's intercourse with his wives using a single ritual bath.

The study concludes that the Sunna is indispensable to Islamic law and that Uṣūl al-Fiqh provides a coherent framework for addressing such challenges. It recommends broader integration of Uṣūl al-Fiqh in academic curricula, increased public awareness, and greater scholarly engagement with ḥadīth studies.

Keywords: Prophetic Sunna; Doubts; Modernity; Modernists; Uṣūl al-Fiqh.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

حمدًا لله وصلاة وسلامًا على سيدنا ومولانا رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن ولاه واقتفى أثره واهتدى بهداه.

وبعد:

فإن لعلم أصول الفقه مكانته الراسخة بين غيره من سائر العلوم الشرعية، فهو من أشرف العلوم وأفضلها على الإطلاق، ومن أجلّها بالاتفاق، فبه تستنير الأفهام، وتتبين الأحكام، ويعرف الحلال والحرام، ويُعصم ذهن الفقيه من الخطأ في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

ولما كان لعلم أصول الفقه هذه المنزلة، كان البحث فيه من أنفع العلوم، وأعظمها بركة؛ لما يجنيه الباحث من تصوّرٍ سليمٍ لتلك المسائل الأصولية، ومعرفةٍ لأثرها في المسائل الفقهية.

ومما لا شك فيه أن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الدين الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي عند الأصوليين كل ما صدر عن النبي محمد- ﷺ- من قول أو فعل أو تقرير.

وقد حظيت السنة النبوية باهتمام كبير من الأصوليين والفقهاء والمحدثين من لدن رسول الله - ﷺ- إلى يومنا هذا؛ حيث قاموا بجمعها، وتدوينها وشرحها وتفسيرها.

إلا أنه في العصر الحديث، ظهرت بعض الاتجاهات الفكرية التي شككت في حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، ومن بين هذه الاتجاهات، ما يعرف بالحداثيين.

والحداثة: وهي حركة فكرية تسعى إلى إعادة تفسير الإسلام بما يتوافق مع العقل والعلم الحديث.

وقد أثار الحداثيون العديد من الشبهات حول السنة النبوية، مستندون في

ذلك إلى حجج وشبهات مختلفة ومن بين هذه الشبهات:

* التشكيك في صحة الأحاديث النبوية: حيث يرى بعض الحداثيين أن الأحاديث النبوية التي وصلت إلينا قد تكون موضوعة أو مكذوبة على النبي- ﷺ-.

* القول بمعارضة السنة النبوية للقرآن الكريم: حيث يدعي بعض الحداثيين أن هناك تعارضًا بين بعض الأحاديث النبوية والآيات القرآنية، وأن هذا التعارض يدل على عدم صحة هذه الأحاديث.

* الطعن في منهج المحدثين: حيث يرى بعض الحداثيين أن منهج المحدثين في نقد الأحاديث النبوية غير دقيق، وأنه لا يمكن الاعتماد عليه في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة.

ومما لا شك فيه أن هذه الشبهات التي أثارها الحداثيون حول السنة النبوية المطهرة كان لها تأثير سلبي على بعض المسلمين، حيث أدت إلى زعزعة الثقة في السنة النبوية، وبالتالي إلى التشكيك في الإسلام نفسه.

وقد استغل بعض الملحدين هذه الشبهات للترويج لأفكارهم الإلحادية، ومحاولة إقناع الشباب المسلم بأن الإسلام دين غير صحيح، وأن السنة النبوية لا يمكن الاعتماد عليها.

وقد أسهمت هذه الشبهات في انتشار الإلحاد بين بعض شباب المسلمين، حيث وجدوا فيها مبررًا لترك الدين، والانضمام إلى الجماعات الإلحادية.

وقد استغل الملحدون هذه الشبهات لتشويه صورة الإسلام، وتقديمه على أنه دين رجعي غير صالح لمواكبة العصر الحديث.

هذا وقد تصدى علماء الأصول لهذه الشبهات قديمًا، وقاموا بالرد عليها وتفنيدها، وبينوا أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر ديننا الحنيف، وأنها لا يمكن الاستغناء عنها في فهم القرآن الكريم وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ولا شك أن المسلمين اليوم بحاجةٍ ماسةٍ إلى تفنيد هذه الشبهات التي ساعدت في نشر الإلحاد ودحضها بصورة واضحة دفاعًا عن سنة نبينا وحبيبنا

محمد- ﷺ- وحماية لشباب أمتنا من هذه الهجمات المصعورة على الإسلام بصورة عامة والسنة النبوية بصورة خاصة؛ لذا استخرت المولى -عز وجل - أن يكون هذا البحث بعنوان: **"شبهات الحداثيين حول السنة النبوية المطهرة في ميزان الأصوليين".**

أولًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في عدة أمور أهمها:

١- السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم.

٢- صعوبة فهم القرآن الكريم وتطبيق ما فيه من أحكام بشكل صحيح دون الرجوع إلى السنة.

٣- الدفاع عن السنة النبوية هو دفاع عن الإسلام نفسه، وعن ثوابت الدين الحنيف.

٤- الشبهات التي يثيرها الحداثيون حول السنة النبوية تؤدي إلى زعزعة الثقة في هذا المصدر العظيم، وبالتالي إلى التشكيك في الإسلام نفسه.

٥- هذه الشبهات تستغل من قبل بعض الجماعات المنحرفة لضرب الإسلام من الداخل، وتشويه صورته النقية.

٦- هذه الشبهات أدت إلى انتشار الإلحاد في بلاد المسلمين.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث في التصدي لهذه الشبهات، وكشف زيفها، وتبيان الحقائق للناس.

ثانيًا: مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

١- ما مفهوم السنة النبوية وأقسامها وحجيتها عند الأصوليين؟

٢- ما الحداثة؟ ومن الحداثيون؟

٣- ما الشبهات التي يوردها الحداثيون حول السنة النبوية؟

٤- كيفية الرد على شبهات الحداثيين؟

٥- ما أهمية علم أصول الفقه في فهم السنة النبوية والتعامل معها؟

ثالثًا: أهداف البحث:

١- بيان مفهوم السنة النبوية وأقسامها وحجيتها عند الأصوليين.

٢- توضيح مفهوم الحداثة والحداثيين.

٣- عرض الشبهات الواردة حول السنة وتحليلها.

٤- بيان موقف علماء الأصول من هذه الشبهات، والرد عليها.

رابعًا: خطة البحث:

تكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

- **المقدمة: وتضمنت:** الافتتاحية، وأهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، وخطته، ومنهجه، وإجراءاته.
- **تمهيد:** في تعريف مصطلحات البحث.
- **المبحث الأول: تعريف السنة النبوية المطهرة وأقسامها وحجيتها، وفيه أربعة مطالب:**
  - **المطلب الأول:** تعريف السنة النبوية .
  - **المطلب الثاني:** أقسام السنة النبوية.
  - **المطلب الثالث:** منزلة السنة النبوية من القرآن.
  - **المطلب الرابع:** حجية السنةالنبوية المطهرة.
- **المبحث الثاني: شبهات الحداثيين حول السنة النبوية والرد عليها، وفيه تمهيد ستة مطالب:**
  - **تمهيد:** في تعريف الحداثة والحداثيين.

- **المطلب الأول:** الرد على شبهة "تأخر تدوين السنة النبوية وعدم كتابتها في عهد النبي والصحابة".
- **المطلب الثاني:** الرد على شبهة "الاستغناء بالقرآن عن السنة".
- **المطلب الثالث:** الرد على شبهة "عدم حفظ السنة".
- **المطلب الرابع:** الرد على شبهة "رضاع الكبير".
- **المطلب الخامس:** الرد على شبهة أن رحلة المعراج لم تكن بجسده صلى الله عليه وسلم.
- **المطلب السادس:** الرد على الشبه الواردة حول حديث " طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد.

خامسًا: منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المناهج التالية:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف المصطلحات، وتحليل آراء الحداثيين حول السنة، وآراء علماء أصول الفقه واستنتاج نتائج البحث.

ثانيًا: المنهج الاستدلالي: للاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية على حجية السنة، والرد على الشبهات.

ثالثًا: المنهج المقارن: للمقارنة بين آراء الحداثيين وآراء علماء أصول الفقه، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.

رابعًا: المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع الشبهات الواردة حول السنة النبوية المطهرة ورد الأصوليين عليها.

سادسًا: إجراءات البحث:

اتبعت في تحقيق مناهج البحث الإجراءات التالية:

- اعتمدت على أمهات المصادر والمراجع الأصيلة في التوثيق، مع الاستعانة بكتب المعاصرين وذكرت بيانات المصادر عند أول ذكر لها.

- وثقت الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.
- رجحت من الآراء ما رأيته مناسبًا حسب قواعد الترجيح.
- عزوت الآيات القرآنية الشريفة إلى سورها من الكتاب العزيز.
- خرجت الأحاديث الشريفة الواردة في البحث، وعزوتها إلى كتب السنة، وبينت درجتها، والحكم عليها، إن كان الحديث خارج البخاري ومسلم.
- ترجمت الأعلام الموجودة بالبحث ترجمة موجزة، اعتمادًا في ذلك على كتب التراجم.
- عرفت المصطلحات الأصولية والفقهية، وغيرها مما يحتاج إلى إيضاح من مصادرها الأصيلة.
- ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

المبحث الأول

تعريف السنة النبوية المطهرة وأقسامها وحجيتها

السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم وهي إما موافقة للقرآن الكريم أو موضحة له أو مستقلة بالأحكام، ففي هذا المبحث سأبين مفهوم السنة عند الأصوليين والفقهاء والمحدثين ومنزلتها من القرآن، وحجيتها وأقسامها.

وذلك من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف السنة النبوية.
- **المطلب الثاني:** أقسام السنة النبوية.
- **المطلب الثالث:** منزلة السنة النبوية من القرآن.
- **المطلب الرابع:** حجية السنة النبوية المطهرة.

المطلب الأول

تعريف السنة النبوية

السنة في اللغة: تطلق السنة في اللغة ويراد بها عدة معانٍ:

السنة في اللغة: السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة [(١)] ومن هذا المعنى قول الرسول - ﷺ-: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها» [(٢)].

وفي الاصطلاح: يختلف تعريف "السنة" بين الفقهاء والمحدثين والأصوليين، نظراً لاختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم، فلكل منهم تعريفه الخاص حسب الفن الذي عُني به.

فالسنة عند علماء الحديث:

هي ما أثر عن النبي -ﷺ- من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية، أو خُلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها. وهي بهذا المعنى توافق معنى الحديث عند بعض المحدثين [(٣)].

والسنة عند الفقهاء: "الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب"[(٤)].

وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة كقولهم: فلان من أهل السنة، أو طلاق السنة كذا وطلاق البدعة كذا [(٥)].

وعند الأصوليين: هي "كل ما صدر عن رسول الله ﷺ -غير القرآن- من

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٢٢٥). تهذيب اللغة (١٢/ ٢١٠).

(٢)أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الزكاة)، (باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار) (٢/ ٧٠٥)، برقم (١٠١٧).

(٣) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٦١).

(٤) ينظر: مواهب الجليل (١/ ٢٥١)، الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٥٦)، الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص: ٢٦).

(٥) ينظر: إرشاد الفحول (١/ ٩٥).

قول أو فعل أو تقرير"[1].

الموازنة بين هذه التعريفات الثلاثة:

- السنة عند المحدثين أكثر شمولاً ووسعاً مقارنةً بالتعريفات الأخرى، حيث لا يقتصر على ما ثبت عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فحسب، بل يشمل أيضاً صفاته الخَلقيّة والخُلقية وسيرته.

- يكمن الفرق بين الفقهاء والأصوليين في تعريف السنة، إذ يُعرّفها الفقهاء بأنها حكم شرعي يثبت للفعل بدليل، فيقال إن هذا الفعل سنة أو حكمه السُنية، مما يعني أنه ليس فرضاً ولا واجباً.

بينما يُعرّف الأصوليون السنة بأنها اسم لدليل من أدلة الأحكام، فيقال: هذا الحكم ثبت بالسنة وليس بالقرآن.

---

(١) ينظر: قواعد الأصول ومعاقد الفصول (ص: ٧٠)، شرح العضد (٢/ ٢٩٠)، التحبير شرح التحرير (٣/ ١٤٣٣)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٩٥).

المطلب الثاني

أقسام السنة النبوية

أولاً: أقسام السنة باعتبار ذاتها:

تنقسم السنة النبوية، من حيث ذاتها، إلى ثلاثة أقسام [١]:

السنة القولية: هي ما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال في مناسبات مختلفة، وفقاً لمقتضيات الأحوال، مثل قوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» [٢] وقوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار» [٣].

السنة الفعلية: هي أفعال النبيﷺ التشريعية؛ كوضوئه، وصلاته، وحجه، وقضائه، وغيرها، فيخرج منها، الأفعال الجبلية: وهي الأفعال التي كانت واقعة بحسب الخلقة البشرية، كقيامهﷺ وأكله وشربه واستيقاظه [٤] وكذلك الأفعال التي ورد حكم الشرع بكونها مخصوصة به، ولا تشاركه الأمة فيها، كاختصاصه بالوصال في الصوم، والزيادة في النكاح على أربع، ووجوب التهجد، وصلاة الضحى، والأضحية عليه، وغيرها.

السنة التقريرية: هي كل ما أقره النبيﷺ من أقوال وأفعال صدرت من أحدٍ من الصحابة أو غيرهم، سواء أكان في حضرته أو غيبته، وذلك إما بسكوته عنه وعدم إنكاره، وإما بإظهار الرضا به واستحسانه، وإما بتأييده وتصديقه.

---

(١) ينظر: التحصيل من المحصول (١/ ٩٢)، .علم أصول الفقه (صـ ٣٦)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٨٣٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه(١/ ٦) برقم (١) باب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ؟.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، من حديث بن عباسرضي الله عنهما (٧٨٤/٢،) برقم (٢٣٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى، (٢٥٨/٦) برقم (١١٨٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير، (٨٦/٢)، رقم (١٣٨٧) قال ابن رجب في القاعدة الذهبية (١٣) حديث حسن.

(٤) الجمهور على أنها على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أمته، ولا تعتبر من السنة الواجب اتباعها، وإن كان من المستحين التأسي بها. الإحكام للآمدي (١/ ١٧٣).

من ذلك: ما روي عن عبد الله بن عباس ﷺ ، عن خالد بن الوليد: أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأتي بضب محنوذ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل، فقالوا: هو ضب يا رسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدني أعافه» (١).

ومن ذلك أيضاً: إقرار النبي ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن، قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»، قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟»، قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ، ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي، ولا آلو فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول، رسول الله لما يرضي رسول الله» (٢).

ثانياً: أقسام السنة باعتبار سندها:

تنقسم السنة، من حيث نقلها إلينا، أي من حيث سندها، إلى قسمين: سنة متصلة وسنة غير متصلة.

القسم الأول: الحديث المتصل:

هو ما رُوي بسند متصل إلى رسول الله- ﷺ- ولم يسقط من السند راوٍ واحد، ويُقسم جمهور الأصوليين الحديث المتصل إلى قسمين: متواتر وأحاد، أما الحنفية، فهم يرون أن الحديث المتصل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حديث متواتر، وحديث مشهور، وحديث أحاد.

الحديث المتواتر: هو ما رواه جمع كثير عن جمع كثير من أول السند إلى منتهاه، وتحيل العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب لكثرة عددهم وتباعد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الذبائح والصيد)، (باب الضب)، (٧/ ٩٧) (برقم ٥٥٣٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الأقضية)، (باب اجتهاد الرأي في القضاء)، (٣/ ٣٠٣)، (برقم ٣٥٩٢).

أماكنهم، ويشترط أن تكون هذه الكثرة في جميع طبقات السند، أي من الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ إلى آخر راوٍ في السند [١].

الحديث المشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثة رواه أو أكثر في كل طبقة من طبقات السند، ولم يبلغ حد التواتر، وقيل: ما رواه الآحاد من الرواة في عصر الصحابة، ثم رواه في الطبقتين التاليتين عدد يبلغ حد التواتر [٢]ومن أمثلته: حديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» [٣].

حديث الأحاد أو خبر الواحد: هو الحديث الذي لم يبلغ حد التواتر، أي لم يروه عدد كبير من الرواة في كل طبقة من طبقات السند، بل رواه واحدٍ أو أكثر، ولكن لم يصل إلى حد الكثرة التي تشترط في الحديث المتواتر أو المشهور.

القسم الثاني: الحديث غير المتصل:

هو الحديث الذي لم يتصل سنده من أوله إلى آخره، بحيث يكون هناك انقطاع في سلسلة الرواة، أو يكون أحد الرواة مجهولاً، ويسميه أكثر الحنفية "المنقطع السند" بأنه لم يتصل سنده، ويشمل أنواعاً عديدة كالمنقطع والمعضل والمرسل والمدلس، ويقسمه الحنفية إلى منقطع ظاهر ومنقطع باطن [٤].

---

(١) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (صـ ١٩٠)، المقترب في بيان المضطرب (ص: ١٩)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٠٤).

(٢) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٤)، السنة المفترى عليها (ص: ١٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه(باب: بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟) (١/ ٦) (برقم/ ١)

(٤) ينظر: الغرامية في مصطلح الحديث (ص: ٦٢)، الفصول في الأصول (٢/ ١٣٨)، أصول السرخسي (١/ ٣٦٦).

المطلب الثالث

منزلة السنة النبوية من القرآن

السنة تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن في أهميتها عند استنباط الأحكام الشرعية، فعندما يبحث المجتهد عن حكم معين، يلجأ للسنة فقط إذا لم يكن هناك نص قرآني يوضح الحكم وإذا كان هناك نص قرآني يحدد الحكم، يجب اتباعه، إذا لم يوجد نص في القرآن، يمكن الرجوع إلى السنة.

وأما منزلة السنة إلى القرآن من حيث ثبوت الأحكام بها، فلا تخرج عن واحد من ثلاثة أنواع:

أولاً: أن تكون السُنة مقررة ومؤكدة لما جاء في القرآن:

فيستند الحكم إلى مصدرين ودليلين: الأول هو دليل مثبت من آيات القرآن الكريم، والثاني هو دليل مؤيد وموافق له من سنة رسول الله -ﷺ-.

ومن هذه الأحكام: الأمر بوجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم من غير تفصيل ولا تعرض للأركان والشروط مثل قوله: ﷺ : «بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان» [(١)] فهذه الأحكام الواردة في السنة جاءت موافقة ومؤكدة لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [(٢)] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [(٣)].

ثانياً: أن تكون السنة مُبَيِّنة وشارحة لما جاء في القرآن،

وتتنوع طرق بيان وشرح السنة للقرآن إلى عدة أنواع، منها:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (كتاب الإيمان)، (بَاب الإيمان)، (١/ ١٢)،(برقم/٨)،ومسلم في صحيحه، (كتاب الإيمان)، (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ)،(١/ ١٦)، (برقم/ ٣٤).

(٢) سورة البقرة، الآية، (٤٣).

(٣) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

(أ) تفصيل السنة لمجمل القرآن: توضح السنة النبوية ما جاء بشكل عام في القرآن الكريم، وتساعد في فهمه؛ إذ بدونها، سيصعب فهم الكثير من الأمور التي ذكرت في القرآن، مثل ما يتعلق بالصلاة كقوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾[1] فالآية مجملة والسنة وضحت الصلاة وكيفية أدائها، فصلى رسول الله ﷺ وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"[2].

(ب) تخصيص عامه: فقد يأتي في القرآن الكريم الأمر عاماً، وتأتي السنة بما يخصص عموم القرآن، فيُحمل ما في القرآن من عموم على ما خصصته السنة، ومن ذلك قوله ﷺ : «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها» [3] فإن الحديث خصص عموم قوله تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ**﴾[4].

(ج) تقييد مطلقه: فقد يأتي الأمر في القرآن الكريم مطلقاً، فتأتي السنة النبوية بتقييده، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[5] وهي آية مطلقة تأمر بقطع يد السارق دون تحديد كيفية القطع أو شروطه، فجاءت السنة وقيدت الإطلاق في الآية فبينت أن القطع يكون من مفصل الكوع، وأن المقدار الذي يوجب القطع ربع دينار فصاعدًا [6].

(د) توضيح مشكله: من ذلك قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [7] حيث فهم الصحابة رضي الله عنهم من لفظ "الظلم"

---

(١) سورة النساء، الآية ٧٧.

(٢) مسند الشافعي (ص: ٥٥)، سنن الدارقطني (٢/ ١٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (ك: النكاح) ، (ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح) (٢/ ١٠٢٩) رقم (١٤٠٨).

(٤) سورة النساء، الآية (٣).

(٥) سورة المائدة، الآية، (٣٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه) ،(كتاب الحدود)،(باب قول الله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} [المائدة: ٣٨] وفي كم يقطع؟) (٨/ ١٦١) رقم (٦٧٨٩.

(٧) سورة الأنعام، الآية (٨٢).

معناه العام، وهو الظلم الذي يقع بين الناس، فخافوا أن يكون المراد بالآية هو هذا المعنى العام، فسألوا رسول الله ﷺ قائلين: "وأينا لا يظلم نفسه [1]" أي: أيُّنا لا يقع في شيء من الظلم الذي نعرفه؟ فبين لهم النبي -ﷺ- أن المراد بالظلم في الآية ليس هو المعنى العام الذي فهموه، وإنما هو الشرك بالله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [2].

ثالثاً: أن تأتي السنة بحكم ليس في القرآن الكريم، من ذلك:

تحريم أكل الحمر الأهلية مثل ما ورد أن النبي- ﷺ : «نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية» [3].

ومن ذلك، «نهى النبي- ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السبع، وعن كل ذي مخلب من الطير» [4].

هذه الأحكام لم تُذكر في القرآن، بل جاءت من السنة، هذا يدل على أن السنة يمكن أن تكون مستقلة في التشريع، وهذا هو الرأي المعتمد، لأن السنة تُعتبر من الوحي.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء)، (باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾. (٤/ ١٤١) رقم (٣٣٦٠).

(٢) سورة لقمان، الآية، (١٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه(كتاب المغازي)، (باب غزوة خيبر). (٥/ ١٣٦)، رقم (٤٢١٧)،

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه(كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان)، (باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير) (٣/ ١٥٣٤) رقم (١٩٣٤).

المطلب الرابع

حجية السنة النبوية المطهرة

السنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وهناك الكثير من الأدلة التي تدل على ذلك.

أولاً: القرآن الكريم:

من ذلك الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسولﷺ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[(١)] وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[(٢)] أمرنا الله تعالى بطاعة رسوله، والأمر المجرد عن القرائن دليلاً على الوجوب مما يستلزم قبول كل ما يأتي به، وتكون السنة حجة[(٣)].

ثانياً: السنة النبوية:

توجد أدلة كثيرة في السنة النبوية تثبت حجيتها بشكل واضح، منها قول الرسول الله- ﷺ-: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه[(٤)] وقوله ﷺ-: «ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه"[(٥)] وقوله -ﷺ-: عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة"[(٦)].

دلت هذه الأحاديث على أن الرسول قد أُعطي الكتاب والسنة؛ فيجب اتباعهما، وطاعة الرسول تعني طاعة الله، وعصيانه تعني عصيان الله، فلا يكتمل

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٣٢.
(٢) سورة المائدة، الآية ٩٢.
(٣) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٦٣٨).
(٤) أخرجه م مالك في الموطأ كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر (٥/ ١٣٢٣).
(٥) سنن أبي داود كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٤/ ٢٠٠) رقم (٤٦٠٤).
(٦) سنن ابن ماجه (١/ ١٥) ، رقم (٤٢) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين.

الإيمان إلا باتباعهما معا.

ثالثاً: الإجماع:

أجمع الصحابة خلال حياة النبي وبعد وفاته على أهمية اتباع سنته. كانوا يتبعون أوامره ونواهيه، وينفذون أحكامه، ويطيعونه فيما يحلله وما يحرمه. لم يفرقوا بين الأحكام التي أُوحِيَ بها في القرآن والأحكام التي صدرت عن الرسول. التابعون وتابعو التابعيين ساروا على نفس الطريق، ولم يُعرف أن أحداً منهم خالف في أن سنة رسول الله، إذا صحت روايتها، يجب اتباعها [(١)] .

ثالثاً: الدليل العقلي:

لما كان الدليل القطعي قد دل على أن رسول اللهﷺ خاتم النبيين، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾ [(٢)] وما دام رسولاً من قبل الله إلى خلقه، فمن البديهي أنه يجب على الجميع أن يتبعوه وينقادوا له، ويتمسكوا بما جاء به[(٣)].

---

(١) ينظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف، (ص٣٨)ط: مكتبة الدعوة الإسلامية.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

(٣) ينظر: دراسة أصولية في السنة وحجيتها وعلاقتها بالقرآن الكريم، للدكتور/محمد عبد العاطي محمد (صـ١٤٥٩).

المبحث الثاني

نماذج من شبهات الحداثيين حول السنة النبوية والرد عليها.

تعد السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة بإذن الله تعالى؛ تصديقًا لقول المولى- ﷻ - ﴿**إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[1] . فالحفظ هنا لا يقتصر على القرآن الكريم وحسب؛ بل يشمل شرع الله ودينه الذي بعث به رسوله محمد- ﷺ- وهو أعم من أن يكون قرآنًا أوسنة.

ومع ذلك، ظهر في الآونة الأخيرة بعض الباحثين الذين تبنوا قراءة جديدة لنصوص القرآن والسنة، أطلقوا عليها اسم "الحداثة"، تعتمد هذه القراءة على التأويل وتفسير النصوص بطريقة تتجاوز الفهم المنطقي المتعارف عليه، وتستوحي آلياتها من المناهج الغربية في فهم نصوصهم الدينية.

هؤلاء الحداثيون لا يكترثون كثيراً بما أسفرت عنه نصوصهم العقدية والفقهية من نتائج، بل يركزون على النقد، مستخدمين في ذلك "نظريات عقلية" نشأت في سياق الصراع الحداثي الغربي مع الدين. هذه النظريات تهدف إلى إلغاء مصادر الدين وإسقاط عصمتها، والثورة عليها، والتحرر منها، وعزلها عن قائلها، والتعامل معها من منطلق عقلي تجريبي بحت.

وقد أثار الحداثيون العرب العديد من الشبهات حول السنة النبوية، يشككون من خلالها في ثبوتها، ويتعسفون في تأويل نصوصها، ويقللون من الجهود الكبيرة التي بذلت في خدمتها. ومن أهم المواضيع التي أثارت جدلاً واسعاً موضوع تدوين السنة النبوية وتأخر كتابتها، والكيفية التي تم بها جمعها.

ففي هذا المبحث سأبين مفهوم الحداثة والحداثيين، ونماذج من الشبهات الواردة حول السنة النبوية المطهرة والرد عليها وذلك من خلال التمهيد والمطالب التالية:

---

(١) سورة الحجر آية (٩):

- **تمهيد: في** تعريف الحداثة والحداثيين.
- **المطلب الأول:** الرد على شبهة "تأخر تدوين السنة النبوية وعدم كتابتها في عهد النبي والصحابة".
- **المطلب الثاني:** الرد على شبهة "الاستغناء بالقرآن عن السنة".
- **المطلب الثالث:** الرد على شبهة "عدم حفظ السنة".
- **المطلب الرابع:** الرد على شبهة "رضاع الكبير".
- **المطلب الخامس:** الرد على شبهة أن رحلة المعراج لم تكن بجسده صلى الله عليه وسلم.
- **المطلب السادس:** الرد على الشبه الواردة حول حديث " طواف النبي صلى الله عليه وسلم بغسل واحد.

تمهيد

في تعريف الحداثة والحداثيين.

الحداثةَ في اللغةً:

مشتقَّة من مادة "ح د ث"، حدث، الحديث: نقيض القديم. والحدوث: نقيض القدم. حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، وأحدثه هو، فهو محدث وحديث، وكذلك استحدثه، وفي الحديث: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» [(١)] والحدوث: كون شيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث، وحدث أمر أي وقع، ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها. [(٢)].

والحداثة في الاصطلاح:

فالحداثة ظهور ملامح المجتمع الحديث المتميزً هي ظهور المجتمع البرجوازي الغربي بدرجة معينة من التقنية والعقلانية والتفتح. [(٣)] .

ويمكن تعريف الحداثة بأنها: محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة يتجاوز الموروث ويتحرر من قيوده -ثوابته- ليحقق تقدم الانسان ورقيه بعقله ومناهجه العصرية الغربية لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدراته لخدمته[(٤)].

ويمكن تعريف الفكر الحداثي بأنه: (منهج فكري أدبي علماني، مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية، يقوم على الثورة على الموروث ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظر القارئ).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلح) ،(باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود)،(٢/ ٩٥٩)،(برقم/ ٢٥٥٠). ومسلم في صحيحه (كتاب الأقضية)، (باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور)،(٥/ ١٣٢)،(برقم/ ١٧١٨).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ١٣١)، فصل الحاء المهملة، القاموس المحيط (صـ ١٦٧).

(٣) ينظر: الحداثة الغربية وأنماط الوعي بها في الفكر العربي المعاصر دراسة مقارنة بين عبد اهلل العروي وطه عبد الرحمن للدكتور/ عبد الحليم مهورباشة (صـ ١٠٧) مجلة تبيان بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٣م.

(٤) ينظر: الحداثة وموقفها من السنة للدكتور/ الحارث فخري عيسى عبد الله (صـــ ٣٣) دار السلام للطباعة والنشر.

والحداثيون هم: الأشخاص الذين يأخذون بهذا النموذج أو يعملون على تطبيقه في الواقع المعاش.

فالحداثي هو المفكر الذي يعمل على تطبيق مفهوم الحداثة في فكره ومناهجه ودراساته التاريخية والمعاصرة[1] .

---

(١) ينظر: المرجع السابق (صـ ٣٤).

المطلب الأول

الرد على شبهة "تأخر تدوين السنة النبوية وعدم كتابتها في عهد النبي والصحابة"

تُعتبر مسألة تأخر تدوين السنة النبوية من الشبهات التي يثيرها المستشرقون والحداثيون، حيث يُشيرون إلى أنها لم تُدوَّن في زمن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فهم يرون أن تأخر تدوين أعطى فرصة للمسلمين ليزيدوا وينقصوا في الحديث وفي وضع أحاديث لخدمة أغراضهم، وتعتبر هذه الشبهة من الأدوات التي يعتمد عليها منكرو السنة بشكل كبير لتحقيق أهدافهم ضد السنة النبوية. لذا، نجدهم يبالغون في استخدامها لتقليل قيمة السنة، معتبرين إياها دخيلة على الإسلام وزيادة غير مأذون بها في الدين.

يُشير البعض إلى أنه إذا كانت السنة ذات أهمية في الدين كما هو الحال مع القرآن، لكان أصحاب رسول الله ﷺ قد بادروا بجمعها وتدوينها ومع ذلك، فقد أهمل الصحابة توثيق السنة خلال حياتهم، وتوفي العديد منهم دون أن تُدون، وقد تولى التابعون مهمة تدوين السنة بعد مئتي سنة من بدء التقويم الهجري، حيث تم ذلك في القرن الثالث الهجري، في عصر البخاري، ومسلم، وابن حنبل،

وقد كان المستشرقون أول من طرح هذه الشبهة، ثم أعاد طرحها العديد من المفكرين الحداثيين والعلمانيين في العصر الحديث المتأثرين بالفكر الحداثي[٢] ، ومن أبرزهم:

١- **أ/ أحمد أمين** (ت ١٩٥٤) في كتابه "فجر الإسلام"، تأثر بالمستشرقين وزعم أن عدم تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ أضعف دقته بسبب كثرة وضع الأحاديث.[٣].

(١) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض لعبد العظيم المطعني (صـ ٣٨) ط: مكتبة وهبة.

(٢) ينظر: السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق - أنور الجندي (صـ ١٣)، ط: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

(٣) ينظر: فجر الإسلام لأحمد أمين (صـ ٢٢٩ وما بعدها) ط: مؤسسة هنداوي، الطبعة الثانية.

٢- **أ/ محمود أبو رية** (ت ١٩٧٠م) [١] : في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"، انتقد السنة وقلل من حجيتها [٢] .

٣- **د/ محمد شحرور** (ت ٢٠١٩م): في كتابه "الكتاب والقرآن" اعتبر السنة غير ملزمة بسبب تأخر تدوينها.[٣] .

٤- **د/ عدنان إبراهيم** (معاصر)، حيث شكك في صحة بعض الأحاديث، بسبب تأخر تدوين السنة[٤] .

٥- **أ/ إسلام بحيري** (معاصر)، أعاد إثارة هذه الشبهة في برامجه الإعلامية[٥] .

الرد على هذه الشبهة:

هذه الشبهة مردود عليها من عدة أوجه:

أولًا: لم يكن التدوين هو الطريقة الوحيدة لحفظ السنة آن ذاك.

حيث كان العرب أهل ذاكرة قوية يعتمدون على الحفظ أكثر من الكتابة، وكان ذلك نهجهم في حفظ الشعر والخطب والأحداث التاريخية، ومما يدل على ذلك أن القرآن نفسه لم يُجمع في مصحف إلا بعد وفاة النبي ﷺ، ومع ذلك لم يُشكك أحد في تواتره وصحته.

ثانيًا: وجود التدوين الجزئي في عهد النبي ﷺ

- هناك نصوص صريحة تدل على أن بعض الصحابة كتبوا الحديث في حياة

(١) محمود أبو رية شيخ مصري أديب، اشتهر بمراسلاته مع أديب العربية الكبير مصطفى صادق الرافعي، وبموقفه المشكك في السنَّة النبوية، وبهجومه اللاذع على الصحابي الجليل عند أهل السنَّة أبي هريرة. ولد عام ١٨٨٩ : توفي عام١٩٧٠ ويكيبيديا https://٢u.pw/Av٠kMBlB تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٢/١٤م.

(٢) ينظر: أضواء على السنة المحمدية النبوية لمحمود أبو رية، (صـ ٢٢٠.هامش ٢)، ط: دار المعارف .

(٣) ينظر: الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة د/ محمد شحرور (صـ ٥٤٦ وما بعدها)، ط: الأهالي للتوزيع.

(٤) ينظر: pU٩jtK٠u.pw/D٢https:// تاريخ الزيارة ١/مارس/٢٠٢٥م.

(٥) ينظر: sdS٣Wk٠u.pw/P٢https:// تاريخ الزيارة ١/مارس/٢٠٢٥م.

النبي ﷺ، مثل قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، فقال: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق». [(١)].

- كما كتب النبي ﷺ لبعض عماله وولاته ككتاب الصدقات وأحكام الزكاة.

ثالثًا: منع التدوين كان لحكمة وليس لرفض التوثيق

- نُقل عن النبي ﷺ قوله: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه[(٢)]".

وهذا المنع كان لحكمة واضحة وهي عدم اختلاط السنة بالقرآن في أذهان الناس، خاصة أن العرب حديثو عهد بالكتابة والتدوين، وهذا المنع لم يكن مطلقًا، بدليل أن بعض الصحابة كانوا يكتبون الحديث بإذن النبي ﷺ، مما يدل على أنه كان منعًا مرحليًا وليس دائمًا.

رابعًا: تدوين السنة بدأ مبكرًا في عهد الصحابة والتابعين:

فبعد وفاة النبي ﷺ، لم يعد هناك خوف من اختلاط القرآن بالسنة، فبدأ الصحابة والتابعون في التدوين على نطاق واسع، فقد اهتم الصحابة رضي الله عنهم بالأحاديث كما اهتموا بالقرآن، ويدل على ذلك ما رواه البيهقي في "المدخل" عن عروة بن الزبير، حيث أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتابة السنن، واستشار أصحاب رسول الله في ذلك. وقد أشاروا عليه بكتابتها، فاستشار الله فيها شهراً، ثم عزم على الأمر، قال: «إني كنت أردت أن أكتب السنن، لكنني تذكرت قوماً كانوا قبلكم

(١) أخرجه أبو داود في سننه (أول كتاب العلم)، (باب في كتاب العلم)، (٥/ ٤٩٠)،(برقم/ ٣٦٤٧)، وفيه قال المحقق: إسناده صحح يحيى: هو ابن سعيد القطان.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (ك: الزهد والرقائق)،(ب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم)،(٨/ ٢٢٩)،(برقم/ ٣٠٠٤).

كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا»[(١)]، فهل بعد هذا النص الصريح يزعم زاعم أن الصحابة لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ؟[(٢)] .

ثم ثبت أن خليفة المسلمين عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) أمر بجمع السنة وكتابتها، مما أدى إلى ظهور مصنفات مبكرة مثل "الموطأ" للإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، ثم جاء من بعده أئمة الحديث أمثال البخاري ومسلم ﷺ وأصحاب السنن الذين جمعوا الحديث بمناهج دقيقة تحفظ صحته.

خامسًا: التواتر العملي والنقلي

لم تكن السنة النبوية مجرد نصوص مكتوبة، بل كانت ممارسات متواترة نقلها الصحابة عن النبي ﷺ، كطريقة الصلاة وأحكام الصيام وغيرها، وحفظ الحديث لم يكن مقتصرًا على التدوين، بل كان يعتمد على الرواية الشفهية الموثوقة وفق ضوابط علم الحديث التي تضمن دقة النقل.

هذا وقد بذل الصحابة جهودًا كبيرة في حفظ أحاديث رسول الله - ﷺ- ونقلها، كما حرص التابعون وتابعو التابعين ومن جاء بعدهم على جمع هذه الأحاديث وتنقيتها من أي تحريف أو زيادة، وقد قام علماء السنة بجهود جبارة في تتبع الكذابين والوضاعين، وكشف نواياهم ودوافعهم، وبيان الأحاديث المكذوبة التي أضيفت إلى السنة، وبفضل هذه الجهود، تم جمع السنة في كتب صحيحة، حيث خضعت لبحث وتمحيص دقيق من قبل النقاد، ثم خرجوا من ذلك إلى الاعتراف بصحتها والتسليم بها، إذا أمعنت النظر في ذلك كله، أيقنت أن هؤلاء المستشرقين والحداثيين يخبطون في أودية الأوهام، ويتأثرون بأهوائهم وتعصبهم في الحكم على حقائق يعتبر العبث بها في نظر المحقق المنصف إسفافا وتلاعبا بالعلم، وإخضاعا لحقائق التاريخ إلى نظريات الهوى والعصبية.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٧٥) ،(باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف).

(٢) ينظر: دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (صـ ٢٢٤) ط: مجمع البحوث الإسلامية.

فشبهة الحداثيين حول تأخر تدوين السنة النبوية تتجاهل طبيعة المجتمع العربي في زمن النبي ﷺ، كما تتجاهل التدوين الجزئي الذي حدث في حياته، والحكمة من تأخر التدوين الشامل. كما أن منهج نقل الحديث عبر التواتر والضبط الصارم يجعل السنة محفوظة وموثوقة، تمامًا كما حفظ القرآن رغم عدم جمعه في مصحف واحد في عهد النبي ﷺ[1] .

---

(١)ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي: (صـ ١٩٥). ط: المكتب الإسلامي: دمشق، السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق - أنور الجندي (صـ ١٣)، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (صـ ٣٨)، دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (صـ ٢٢٤)، الحديث والمحدثون (ص١٩٩) ط: دار الفكر العربي. شبهات حول السنة لعبد الرازق عفيفي (صـ ٤٥)، ط: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (صـ ٤٦١) ط: دار الفكر، دمشق.

المطلب الثاني

الرد على شبهة الاستغناء بالقرآن عن السنة

يستدل منكرو السنة بعدد من الآيات القرآنية على أن القرآن الكريم وحده كافٍ لهداية المسلمين، ولا حاجة إلى السنة النبوية. ويعتمدون في ذلك على آيات مثل: قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[(١)] وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩)﴾[(٢)] وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٥١)﴾[(٣)] فقد دلت هذه الآيات على أن القرآن الكريم بين واضح ومبين لكل شيء فلا يحتاج معه إلى السنة؛ لأن فيه كل شيء وقد حوى كل أمور الدين ولا يحتاج إلى شيء آخر؛ وإلا لكان الكتاب مفرطًا، ولما كان تبيانًا لكل شيء فيلزم الخلف في خبره تعالى[(٤)]. هذا يعد إنكارًا شاملًا للسنة أو إنكارًا للحاجة إليها وللاحتجاج بها بشكل عام، والاكتفاء بما ورد في القرآن استدلالا الآيات.

ومن الحداثيين المعاصرين الذين قالوا بشبهة الاكتفاء بالقرآن عن السنة يُطلق عليهم أحيانًا **"القرآنيون "**أو **"القرآنيّة"**، وهم جماعات أو أفراد يرون أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للتشريع، وينكرون أو يقللون من حجية السنة النبوية كمصدر مستقل للتشريع. من أبرز هؤلاء:

١. **د/ أحمد صبحي منصور** كان أستاذًا في جامعة الأزهر قبل أن يُفصل بسبب آرائه حول رفض السنة كمصدر تشريعي مستقل[(٥)].

٢. **أ/ غلام أحمد برويز**(ت ١٩٨٥م) مفكر باكستاني دعا إلى التفسير العقلي للقرآن

---

(١) سورة الأنعام آية [٣٨].

(٢) سورة النحل آية [٨٩]

(٣) سورة العنكبوت آية [٥١]

(٤) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض (صـ ١٣٢).

(٥) ينظر: القرآن وكفى د. أحمد صبحي منصور(صـ ٩) https://VDsDjb٣u.pw/n٢ تاريخ الزيارة ٢/٣/ ٢٠٢٥م.

ورفض حجية الحديث[١].

٣. **أ/ رشاد خليفة** عالم مصري أمريكي ادعى اكتشاف "الإعجاز العددي في القرآن ورفض السنة [٢].

٤. **د. محمد هداية** يُعَدُّ من الشخصيات التي تُنسب إلى التيار القرآني، حيث يركز على القرآن الكريم كمصدر رئيسي للتشريع ويُقلل من حجية السنة النبوية حتى قال في بعض لقاءته: ليس هناك صلاة ظهر ولا عصر ولا جمعة، فالصلاة فرضان بدليل القرآن[٣].

نقد هذه الشبهة والرد عليها:

نقض هذه الشبهة يسير جد، وهو يقوم على ثلاثة محاور:

المحور الأول: خطأ الاستدلال بالآيات على نفي الحاجة للسنة:

١- **الآية الأولى: قوله تعالى:** ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[٤] يخطئ المستدلون بهذه الآية في فهم المراد بـ"الكتاب"، حيث تشير الأدلة التفسيرية إلى أن المقصود به هو اللوح المحفوظ، الذي يحوي كل ما كان وما سيكون، وهذا ما أيده كثير من المفسرين المحققين، ولو كان المقصود بالكتاب هنا هو القرآن، فهذا لا يعني أنه يحتوي على جميع التفاصيل التشريعية، بل هو يحوي الأصول العامة، بينما تأتي السنة لتوضيحها وبيان تفاصيلها.

كما أن هناك أحكامًا أساسية في الدين لم تذكر تفاصيلها في القرآن، مثل عدد ركعات الصلاة وكيفية أدائها، ومقادير الزكاة وشروطها، وهذه كلها لم يُعرفها المسلمون إلا من خلال السنة النبوية[٥].

---

(١) ينظر: https://u.pw/EAmPFpDUJ٢ تاريخ الزيارة ٢/مارس/ ٢٠٢٥م.

(٢) ينظر: https://u٢u.pw/u٦cqE٤cqNF تاريخ الزيارة ٢/مارس/ ٢٠٢٥م.

(٣) ينظر: https://youtu.be/w٦rEiMDJWR٨?si=fbgyDZ٥btpejrDDh تاريخ الزيارة ٢/مارس/ ٢٠٢٥م. https://t٢u.pw/HbwzkI٢ . تاريخ الزيارة ٢/مارس/ ٢٠٢٥م. https://٣u.pw/LlqwVXl٢. تاريخ الزيارة ٢/مارس/ ٢٠٢٥م.

(٤) سورة الأنعام آية [٣٨].

(٥) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض (صـ ١٣٢)، =

٢- **الآية الثانية:** ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[١] يفسر منكرو السنة هذه الآية على أن القرآن يوضح جميع الأحكام بشكل كامل، دون الحاجة إلى مصدر آخر، لكن التدبر في سياق الآية يظهر أن "تبيان كل شيء" هنا لا يعني التفصيل المطلق لكل حكم، بل بيان المبادئ العامة التي تقوم عليها الشريعة.[٢] .

كما أن سورة النحل، التي وردت فيها هذه الآية، هي سورة مكية، وقد نزل معظم التشريع التفصيلي في المدينة، مما يدل على أن القرآن لم ينزل ليشمل جميع التفاصيل التشريعية، وإنما جاء بتوضيح أصول الدين والتوحيد، بينما جاءت السنة بالتفاصيل اللازمة لتطبيقه.

٣- **الآية الثالثة:** ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [٣] هذه الآية وردت ردًا على المشركين الذين طلبوا معجزات حسية من النبي ﷺ، فكان الرد بأن نزول القرآن بحد ذاته معجزة كافية لإثبات نبوته، أما الادعاء بأن هذه الآية تعني الاستغناء عن السنة، فهو تحميل للنص ما لا يحتمل[٤].

المحور الثاني: ضرورة السنة لفهم الدين وتطبيقه

فالقول بالاكتفاء بالقرآن وحده غير صحيح، لأن القرآن لا يحتوي على كل التفاصيل التي يحتاجها المسلمون، فلولا السنة لتعطلت أركان الإسلام العملية، وهي: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج إلى بيت الله الحرام. فليس في القرآن الكريم من أحكام الصلاة سوى تأكيد وجوبها وحسن أدائها. كما أنه لا يوجد في القرآن ما يتعلق بالزكاة سوى الأمر بأدائها وبيان الجهات الثماني (المصارف) التي تستفيد منها. أما عن الصيام، فلا يتضمن القرآن إلا بعض أحكامه بعد بيان وجوبه على المكلفين. وبالنسبة للحج، فهناك فقط طائفة من أحكامه.

أما أركان الصلاة وواجباتها وسننها وشروطها، وعدد ركعات الفرض الواحد،

=

شبهات حول السنة لعبد الرازق عفيفي (صـ ١٥).

(١) سورة النحل آية [٨٩].

(٢) ينظر: شبهات حول السنة لعبد الرازق عفيفي (صـ ١٦-٢٠).

(٣) سورة العنكبوت آية [٥١]

(٤) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض (ص١٣٣).

وإفراد الركوع وتثنية السجود، وكيفية كل منهما، والصلوات المفروضة والمسنونة والمندوبة، وكيفية القراءة فيها، والدخول والخروج منها، فكل ذلك لا يوجد في القرآن، وطريق معرفته هو السنة.

وبالنسبة للأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروط الزكاة ومقاديرها، فهذه أيضًا لا توجد في القرآن، وطريق معرفتها هو السنة. وهذا ينطبق على كل من الصيام والحج. فكيف يمكن للأمة أن تكتفي بالقرآن دون السنة، والسنة هي روح القرآن ومفاتيح فهمه والعمل به؟

ونتساءل عن مكان وجود صيغة الآذان في القرآن الكريم؟ وأين نجد زكاة عيد الفطر في القرآن الكريم؟

والسنة أيضًا لا تشمل كل شيء، لذا كان من الضروري استخدام مصادر أخرى مثل الإجماع والقياس، ثم الاستحسان، والاستصحاب، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، والعرف للوصول إلى الأحكام[١].

المحور الثالث: القرآن نفسه يأمر باتباع السنة

إذا كان القرآن وحده كافيًا كما يدّعون، فلماذا يأمرنا الله عز وجل باتباع النبي ﷺ وطاعته في مواضع كثيرة؟ مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾[٤] .

وهذا يدل بوضوح على أن السنة مكملة للقرآن، ولا يمكن فهم الإسلام فهمًا صحيحًا دون الرجوع إليها.

فالقول بالاكتفاء بالقرآن فقط ورفض السنة يُفضي إلى تعطيل كثير من العبادات والأحكام، ويجعل الإسلام دينًا نظريًا غير قابل للتطبيق. والواقع أن الله

(١) ينظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض (ص١٣٣).
(٢) سورة الحشر آية [٧].
(٣) سورة آل عمران آية [٣١].
(٤) سورة النساء آية [٨٠].

عز وجل أنزل القرآن والسنة معًا ليكونا المصدرين الأساسيين للتشريع، والسنة تأتي مفسرة ومبينة لما جاء في القرآن.

لذلك فإن هذه الشبهة قائمة على فهم خاطئ للنصوص، وهي تخالف ما سار عليه الصحابة والتابعون وجميع علماء الأمة عبر التاريخ، مما يجعلها مردودة من الناحية الشرعية والعقلية.[1].

---

(١) ينظر: الرد على من ينكر حجية السنة للدكتور/ عبد الغني عبد الخالق(٣٩٧)،ط: مكتبة السنة، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض (ص١٣٣)، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لمحمد أمان (ص٥٤)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، شبهات القرآنيين حول السنة للأستاذ الدكتور/ محمود مزروعة (صـ ٤٥٥ وما بعدها).

المطلب الثالث

الرد على شبهة عدم حفظ السنة

يستدل الحداثيون على هذه الشبهة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] ، حيث يفسرون "الذكر" بالقرآن، ويزعمون أن الله تعالى تكفل بحفظه، بينما لم يتكفل بحفظ السنة.

لقد أوضحت سابقًا أن السنة تُعتبر تفسيرًا للقرآن الكريم، واستندت في ذلك إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. فإن الحفظ المقصود من الآية لا يقتصر على القرآن وحده، بل يشمل شرع الله ودينه الذي بعث به رسول الله ﷺ، وهو أعم من أن يكون قرآنًا فقط؛ ومن غير المعقول أن تكون السنة مفسرة للقرآن بينما يُحفظ القرآن دونها؛ هذا هو الرد الأولي على هذه الشبهة، حيث إن السنة والقرآن هما مصدر الإسلام، ولا يمكن حفظ أحدهما دون الآخر، إذ إن ضياع أحدهما يعني ضياع الآخر.

وفي هذا العصر الحديث، استند بعض المفكرين والباحثين إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، لتأكيد حفظ القرآن الكريم. من هؤلاء:

١- **د. نصر حامد أبو زيد:** أشار إلى أن حفظ الذكر المذكور في الآية لا يعني تدخلًا إلهيًا مباشرًا في عملية الحفظ والتدوين، بل هو توجيه للمؤمنين للاهتمام بحفظ القرآن وتدوينه.[2].

---

(١) سورة الحجر آية [٩].

(٢) نصر حامد أبو زيد (ت ٢٠١٠م) أكاديمي مصري، وباحث متخصص في الدراسات الإسلامية ومتخصص في فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية. أثارت كتاباته ضجة إعلامية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي واتُهم بالردة والإلحاد. وحكمت محكمة مصرية بالتفريق بينه وبين زوجته قسراً، على أساس «أنه لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من غير المسلم. ينظر: https://٢u.pw/٩fjQhjdG ويكيبيديا. https://٢u.pw/WOpkfeBz تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢م.

٢- د. **أحمد صبحي منصور** حيث ذكر في بعض مقابلاته ومقالاته، أن "الحفظ" الذي يشير إليه الله في القرآن لا ينطبق مباشرة على السنة النبوية؛ إذ إن السنة ما زالت تدخل في إطار الجهد البشري في النقل والتدوين، ولا يمكن مقارنتها بالقرآن الذي نزل بأسلوب يضمن حفظه من الله ﷻ [(١)].

والرد على ذلك يتضمن وجهين:

الوجه الأول: إذا افترضنا جدلاً أن "الذكر" هو القرآن، فإن الآية تشير إلى حفظ الله سبحانه وتعالى للسنة، حيث إن حفظ المبين يتطلب حفظ ما يبينه. بما أن السنة تُعتبر تفسيرًا للقرآن الكريم، فإن حفظ القرآن يستلزم أيضًا حفظ السنة، وإلا سيبقى القرآن دون تفسير، مما يعني أنه لم يُحفظ؛ لأن الله ﷻ تكفل بحفظ الشريعة كلها، كتابها وسنتها، كما يتضح من قوله تعالى: "يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، والله متم نوره ولو كره الكافرون"[(٢)]. فإن نور الله هو شرعه ودينه الذي ارتضاه للعباد، والذي يضمن لهم مصالحهم ويهديهم إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، سواء كان ذلك من خلال القرآن أو السنة.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[(٣)] ، يثير جدلاً بين العلماء حول ضمير الغائب.

الرأي الأول: يشير إلى أن الضمير يعود إلى النبي محمد ﷺ، مما يجعل التمسك بالآية غير صحيح في هذه الحالة.

الرأي الثاني: يرى أن الضمير يعود إلى الذكر، وهو الشريعة الكاملة المتمثلة في الكتاب والسنة، وبالتالي لا يمكن التمسك به أيضًا.

إذا فسرنا الآية بالقرآن، فإن حفظ الله تعالى للقرآن لا ينفي إمكانية حفظ غيره، إذ لا تحتوي الآية على ما يقتضي حصر الحفظ في القرآن فقط. فالله تعالى

(١)ينظر:https://youtu.be/K٤MDVQG٨kjk تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣م.
(٢) سورة التوبة آية [٣٢].
(٣) سورة الحجر آية [٩].

حفظ أشياء كثيرة، مثل حفظه للنبي ﷺ من الكيد والقتل، وحفظه للعرش والسماوات والأرض من الزوال حتى قيام الساعة.

وليس هذا فحسب، بل إن من وسائل حفظ الله تعالى للقرآن هو حفظ السنة، حيث تُعتبر السنة بيانًا للقرآن. وقد هيأ الله تعالى للسنة رواة حديث عدول ضابطين، ولم يُفقد منها شيء على الأمة، حتى وإن لم يستوعبها كل فرد بشكل كامل.

وبناءً عليه، فإن الآية "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" تشير إلى أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن والسنة معًا. سواء اعتبرنا أن الله تكفل بحفظ القرآن، مما يستلزم حفظ السنة التي تُعتبر بيانًا له، أو أنه تكفل بحفظ ما أنزل على رسوله من كتاب وسنة.

أما بالنسبة لحفظ القرآن، فقد أكرم الله الأمة بحفظه بشكل عجيب، حيث يسر الله تعالى حفظه للعرب وغير العرب، للصغار والكبار، المبصرين والمكفوفين. وقد يكون الأعمى أحيانًا أقوى في حفظه. كما أن الأمة قد توافرت على تفسير القرآن وتيسيره.

أما السنة، فقد أعطتها الأمة اهتمامًا كبيرًا، حيث اجتهدوا في جمعها وحفظها من كل جانب. قاموا بجمع الأحاديث بأسانيدها، وترجموا رواياتها، وشرحوا غريبها، وبيّنوا الناسخ والمنسوخ منها، واستنبطوا أحكامها. لقد رُتبت الأحاديث بشكل منظم، وتمت المحافظة عليها من الضياع أو الزيادة، مما يورث اليقين بأن الله تعالى حفظ كتابه وسنة نبيه، وأنه سبحانه الذي أرسل محمدًا خاتم النبيين، قد حفظ أصول دينه لتظل الحجة قائمة على الخلق إلى قيام الساعة[1].

---

(١) ينظر: الرد على من ينكر حجية السنة للدكتور/ عبد الغني عبد الخالق(٤٠٣)،ط: مكتبة السنة، دفع الشبهات عن السنة النبوية للأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي (صـ ٦٤-٦٥) ط: مكتبة الإيمان بمصر.

المطلب الرابع

الرد على الشبه الواردة حول حديث رضاع الكبير

موضوع رضاع الكبير قضية يثيرها بعض الحداثيين للطعن في السنة النبوية، حيث يعتقدون أن بعض أحكام الشريعة لا تتناسب مع العصر الحديث، محاولين تفسير هذه القضية بطرق مختلفة، مما يسبب ارتباكًا فكريًا، يعتمد الحداثيون في هذه الشبهة على ما روي عن أم المؤمنين عائشة ﵂ أنها قالت: « جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم (وهو حليفه)، فقال النبي ﷺ: أرضعيه، قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال: قد علمت أنه رجل كبير» [(١)].

استغل الحداثيون هذه الرواية للطعن في صحة الحديث، ويقولون إن الإسلام يقر إرضاع الكبار كتشريع عام، أو أن السنة تتعارض مع العقل والعرف، كما يزعمون أن بعض الفقهاء أجازوا رضاع الكبير دون تقييد بحالة سالم، مما يثير الشكوك حول الحكمة من هذا الحكم، ويعتبرونه غير منطقي أو غير مقبول اجتماعيًا.

من أبرز القائلين بهذه الشبهة من الحداثيين المعاصرين:

١- **أ/ إسلام بحيري**، من المعاصرين الذين أثاروا الجدل حول قضية رضاع الكبير، حيث أنكر صحة الحديث وقال إنه يخالف العقل والمنطق، واعتبره مثالًا على الأحاديث التي يجب إعادة النظر فيها[(٢)].

٢- **د/ حنان رضا**، أخصائية العلاج الطبيعي، التي أثارت موضوع "رضاع الكبير" وتربطه بعادات هندوسية قديمة.[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: الرضاع)،(باب: رضاعة الكبير)،(٤/ ١٦٨)،(برقم ١٤٥٣).

(٢)ينظر: https://www.elbalad.news/١٤٧٦٤٧٢?utm_source=chatgpt.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣م.

(٣) ينظر https://youtu.be/zs١٧٨g٦٠EhQ - https://youtu.be/z٧Hmty٠٢٧_٨. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/٣م.

٣- **الشيخ محمد عبد الله نصر**، المعروف بـ "الشيخ ميزو" تحدث عن حديث "رضاع الكبير" في عدة مناسبات بل قال: إن النبي ﷺ دخل على السيدة عائشة ورأى أنها ترضع رجلًا كبيرًا، وهذا الحديث موجود في صحيح البخاري.(١).

٤- **السيد كمال الحيدري** ينتقد موضوع "إرضاع الكبير" ويدعي أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانت أرضعت غلامًا فعلا.(٢) .

للرد على هذه الشبهة المثارة حول حديث رضاعة الكبير، لا بد من تفصيل عدة جوانب أساسية:

* **النظر في السياق التاريخي:** كان الحكم الصادر في قضية سالم مولى أبي حذيفة حالة خاصة، لا يمكن اعتبارها قاعدة عامة، وقد أكد العلماء على أن هذا الحكم لا يُطبق إلا في تلك الحالة الاستثنائية.

* **التوضيح الفقهي:** يجمع علماء الفقه على أن الرضاع الذي يُثبت التحريم هو ما يحدث في مرحلة الرضاعة، أي قبل بلوغ الطفل سن الفطام، وليس بعد الوصول إلى سن البلوغ.

* **الالتزام بالمنهجية العلمية:** يجب التعامل مع النصوص الدينية بفهم متكامل، مع الأخذ في الاعتبار السياق، واللغة، والظروف المحيطة بالنص.

فالشبهات المثارة حول هذا الحديث تتلخص في النقاط التالية:

١- كيف يُتصور أن يرضع سالم من سهلة، وكيف يلامس جسدها، وهل يلتقم

(١)ينظر:.https://www.youtube.com/watch?v=nbvsbDTZ٠SA
.https://www.youtube.com/watch?v=nbvsbDTZ٠SA
s٨٤jXfA&t=٢٩VEh٣https://www.youtube.com/watch?v=a تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/٣م.

(٢) كمال بن باقر بن حسن الحيدري هو: مرجع شيعي عراقي معاصر مقيم الآن بمدينة قم الإيرانية. اشتهر بمناظراته العقائدية مع المذاهب والفرق الأخرى عبر برامجه التلفزيونية كبرنامجي مطارحات في العقيدة والأطروحة المهدوية اللذين يبثان من قناة الكوثر الفضائيةhttps://youtu.be/lmYGLRQvfvU . تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/٣م.

ثديها؟

٢- كيف تكون الرضاعة بعد تجاوز الطفل عامين؟ فمن المعروف أن رضاعة الكبير لا تُثبت التحريم، ولا تُنشئ علاقة بنوة.

٣- إن بعض زوجات النبي ﷺ رفضن هذا الحديث، مما يثير الشك في صحة الرواية.

أولاً: الرد على الشبهة الأولى (كيفية الرضاعة):

القول بأن الرضاعة تعني فقط التقام الثدي ليس صحيحًا. الرضاعة يمكن أن تتم بطرق أخرى، مثل شرب اللبن من إناء. هذا ما حدث في قصة سالم، وهناك روايات تؤكد ذلك، وقد قال الأئمة بهذا منذ مئات السنين، من رواية ابن سعد عن عبد الله بن أخي الزهري، التي جاء فيها أن اللبن كان يُحلب في إناء، ويشربه سالم كل يوم لمدة خمسة أيام، ثم كان يدخل عليها وهي غير محجبة، وذلك برخصة من رسول الله ﷺ[(١)].

وقال عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت عطاء، يسأل، قال له رجل سقتني امرأة من لبنها بعدما كنت رجلا كبيرا، أأنكحها؟ قال: لا، قلت: وذلك رأيك؟ قال: نعم، قال عطاء: كانت عائشة: تأمر بذلك بنات أخيها [(٢)].

تظهر الروايتان أن الكبار كانوا يشربون الحليب من إناء، كما هو واضح في الرواية الأولى، وأيضًا من قول عطاء "سُقيت"؛ هذا يدل على أن هذه كانت طريقة شائعة لرضاعة الكبار.

قال ابن عبد البر: هكذا رضاع الكبير كما ذكر عطاء، يحلب له اللبن ويسقاه، وأما أن تلقمه المرأة ثديها كما يصنع بالطفل فلا؛ لأن ذلك لا يحل عند جماعة العلماء [(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر: التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان بشرب أم أكل

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٧١/٨).
(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: (باب رضاع الكبير)،(٧/ ٣٩١)،(برقم/ ١٤٨٠٧).
(٣) التمهيد - ابن عبد البر (٥/ ٥٦٤ ت بشار)، ط: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن.

بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والثرد والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور لكن استثنى الحنفية الحقنة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه [١].

فعلماء الإسلام درسوا هذه النصوص معاً ولم يجدوا أي تعارض بين حديث رضاعة سالم وآيات القرآن أو الأحاديث الأخرى. أما منكرو السنة في عصرنا، فهم إما أنهم قرأوا النصوص ولكنهم يغيرون الحقائق، أو أنهم لم يقرأوا ويرددون كلام أعداء الإسلام، ونحن نصحح لهم، عسى أن يعودوا إلى الحق[٢].

ثانياً: الرد على الشبهة الثانية (عدم ثبوت البنوة بالرضاعة بعد الكبر):

القول بأن رضاعة الكبير لا تُثبت البنوة، ولا تُبيح الدخول على المرأة التي أرضعته، هو حكم لا دليل عليه من الدين؛ فآيات الرضاع تتحدث عن حقوق الطفل والأم في فترة الرضاعة، وتحدد مدة الرضاعة بعامين، ولكنها لم تتناول مسألة الرضاع المُحَرِّم.

وقد جاءت آية التحريم بالرضاعة، التي تنص على أن الأم من الرضاعة تحرم على الرجل كالتي ولدته، ولكنها لم تحدد مقدار الرضاع المُحَرِّم، ولا وقت الرضاعة.

فجاءت السنة النبوية، وبينت أن القدر المُحَرِّم هو خمس رضعات مشبعات. وجاء حديث رضاعة سالم، الذي أمر فيه النبي ﷺ سهلة أن ترضع سالمًا وهو كبير، ليصبح ابنها من الرضاعة.

وقد اجتهد علماء الأمة في فهم هذا الحديث، فاختلفوا في رضاع الكبير فقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي وكافة الفقهاء رضاع الكبير لا يُحرم ، وهو

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٤٨)، دار المعرفة – بيروت.

(٢)ينظر: بتصرف من دفع الشبهات عن السنة النبوية أ.د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي (ص ٩٧-١٠٦)ط: مكتبة الإيمان. العجوزة

مذهب ابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس وسائر أزواج النبي ﷺ .

وذهب داود وأهل الظاهر إلى أنه يحرم، وهو مذهب عائشة رضي الله عنها .

وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، وذلك أنه ورد في ذلك حديثان: أحدهما حديث سالم، والثاني: حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل رسول الله ﷺ وعندي رجل، فاشتد ذلك عليه، ورأيت الغضب في وجهه، فقلت: يا رسول الله، إنه أخي من الرضاعة، فقال ﷺ : انظرن من إخوانكن من الرضاعة؛ فإن الرضاعة من المجاعة»[(١)] .

فمن ذهب إلى ترجيح هذا الحديث قال: لا يحرم اللبن الذي لا يقوم للمرضع مقام الغذاء، إلا أن حديث سالم نازلة في عين، وكان سائر أزواج النبي ﷺ يرون ذلك رخصة لسالم. ومن رجح حديث سالم، وعلل حديث عائشة بأنها لم تعمل به - قال: يحرم رضاع الكبير[(٢)].

والراجح هو: رأي جمهور الفقهاء لأن حديث سالم إما حادثة عين أو منسوخ بحديث السيدة عائشة.

قال الإمام الكاساني في البدائع: "وأما حديث سالم فالجواب عن التعلق به من وجهين **أحدهما** يحتمل أنه كان مخصوصا بذلك يدل عليه ما روي أن سائر أزواج رسول الله ﷺ أبين أن يدخل عليهن بالرضاع في حال الكبر أحد من الرجال وقلن: ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب النكاح)، (باب: من قال لا رضاع بعد حولين)، (٥/ ١٩٦١)، (برقم/ ٤٨١٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب الرضاع)، (باب: إنما الرضاعة من المجاعة)، (٤/ ١٧٠)، (برقم ١٤٥٥).

(٢) ينظر: اختلاف العلماء للطحاوي - اختصار الجصاص (٢/ ٣١٥) تحفة الفقهاء (٢/ ٢٣٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤/ ٥)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ٦٠)، القوانين الفقهية (ص١٣٨)، الأم للشافعي (٥/ ٣١) مختصر المزني (٨/ ٣٣٢) الحاوي الكبير (١١/ ٣٦٥) الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (١١/ ٤٢)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٩/ ٦٦٣٧).

وحده فهذا يدل على أن سالما كان مخصوصا بذلك، وما كان من خصوصية بعض الناس لمعنى لا نعقله لا يحتمل القياس، ولا نترك به الأصل المقرر في الشرع.

والثاني: أن رضاع الكبير كان محرما ثم صار منسوخا بما روينا من الأخبار.

وأما عمل عائشة ﵂ فقد روي عنها ما يدل على رجوعها فإنه روي عنها أنها قالت: لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم والدم(١).

وروي أنها كانت تأمر بنت أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر ﵄ أن ترضع الصبيان حتى يدخلوا عليها إذا صاروا رجالا على أن عملها معارض بعمل سائر أزواج النبي ﷺ فإنهن كن لا يرين أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحد من الرجال؛ والمعارض لا يكون حجة(٢).

والمهم أن الأمة كلها تؤمن بهذا الحديث، وتعمل به، وإن اختلفت في استنباط الحكم منه.

وقد كانت سهلة حريصة على التأكد من الأمر، فسألت النبي ﷺ عدة مرات، وأجابها بأنه يعرف أن سالمًا كبير، ولكنها مع ذلك أرضعته.

وهذا الحديث صحيح، بل هو في أعلى درجات الصحة، ولا ينكره منصف. وهو دليل على عظمة مدرسة الإسلام، وحرصها على العلم. فقد ناقشت سهلة النبي ﷺ، وأجابها، ثم درس العلماء النص، واستنبطوا الأحكام(٣).

ثالثاً: الرد على الشبهة الثالثة (رفض زوجات النبي ﷺ للحديث):

القول بأن زوجات النبي ﷺ لم يقبلوا الحديث هو غير صحيح، فجميع الروايات تشير إلى أنهن قبلن الحديث، لكن العلماء اختلفوا في تفسيره، فبعضهم اعتبره خاصًا بسالم، مثل أم سلمة وزوجات النبي ﷺ، بينما رأى آخرون أنه حكم

(١) أخرجه مالك في الموطأ (كتاب: الرضاع)،(باب رضاعة الصغير)،(٢/ ٦٠٤)،(برقم ١١).
(٢) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤/ ٥).
(٣) ينظر: بتصرف من دفع الشبهات عن السنة النبوية أ. د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي (ص ٩٧-١٠٦)

عام، مثل عائشة ﵂ وهذا الرأي تبناه ربيعة والشافعي وآخرون، وابن عبد البر قال إن هذا الحديث لم يتقبله الجمهور بشكل عام، بل اعتبروه خاصًا.

وهناك رأي يعتبر أن الحديث حكم عام، وأن من رضع من امرأة خمس رضعات يصبح ابنًا لها، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، وهذا رأي قلة من العلماء، مثل عائشة ﵂ والليث بن سعد وعطاء بن أبي رباح ﵏.

والأمة كلها تلقت الحديث بالقبول وعملت به، رغم اختلافهم في تفسيره، وابن أبي مليكة توقف عن رواية الحديث لمدة سنة حتى تأكد من صحته، فهذا يدل على حرص العلماء على التأكد من صحة الأحاديث[1].

وبناءً على ذلك يتضح أن حديث رضاعة الكبير صحيح، وقد أخرجه كبار الأئمة، وعلماء الأمة قبلوه واختلفوا في تفسيره. إذا قالوا إن الفطام يتعارض مع آيات الحجاب، نقول إن الرضاعة لا تقتصر على الفطام. وإذا قالوا إن اللبن في الكبر لا يؤثر، نقول إن الأمر يعود لله ورسوله. وإذا قالوا إن زوجات النبي ﷺ لم يقبلوا الحديث، نقول إنهن اعتبرنه رخصة خاصة بسالم، فالأمة لم تعترض على هذا الحديث حتى جاء الحداثيون في عصرنا وبدأوا يتحدثون بدون علم.

---

(١) ينظر: دفع الشبهات عن السنة النبوية أ. د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي (ص ٩٧-١٠٦)، موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام لأحمد بن سليمان أيوب، ونخبة من الباحثين (١١/ ٤٨٩)ط: دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع.

المطلب الخامس

الرد على شبهة أن رحلة المعراج لم تكن بجسده صلى الله عليه وسلم

يدَّعي بعض الحداثيين أن معجزة المعراج لم تكن حادثةً حقيقيةً بالجسد والروح، بل كانت رؤيا منامية أو تجربة روحية للنبي ﷺ. ويستندون في ذلك إلى أن العقل لا يقبل فكرة انتقال الإنسان في لحظات من مكة إلى المسجد الأقصى ثم إلى السماوات العلى؛ كما يستشهدون ببعض الروايات التي وردت عن الصحابة، والتي تشير إلى أن النبي ﷺ تحدث عن الإسراء في سياق قد يُفهم منه أنه كان في المنام.

ومن أبرز الحداثيين الذين قالوا بهذه الشبهة:

١- **الدكتور/ عدنان إبراهيم** في محاضراته، يؤكد على أهمية التمييز بين الإسراء والمعراج، حيث أن الإسراء مثبت في القرآن، بينما المعراج موضوع نقاش بين العلماء.(١).

٢- **الدكتور/ محمد هداية** ينكر معجزة المعراج، ويعتقد أن المعراج ليس مؤكدًا في القرآن الكريم، على عكس الإسراء الذي ذُكر في آية واضحة في سورة الإسراء(٢).

٣- **المستشار/ أحمد عبده ماهري** انتقد المعراج واعتبره خرافة لا تتوافق مع العقل والفيزياء، في عدة فيديوهات، قال إنه لا يوجد دليل واضح في القرآن يثبت حدوث المعراج. كما نفى أن النبي ﷺ صلى بالأنبياء في الإسراء، مشيرًا إلى أن هذه الروايات تتعارض مع القرآن.(٣).

---

(١) https://youtu.be/DyuQAME?si=IXNbNWpfZrmbDXxx٥Yd٢ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

(٢) https://youtu.be/IlBWFaXhmBAf٣t-TT-BCVjXA٦?si=٢٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

(٣) https://youtu.be/KyeAjXKjjXHIAlL-٢٤w?si=LxhoS٣C٢ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

٤- **إبراهيم عيسى** أثار جدلاً بتصريحاته حول معجزة المعراج في برنامجه "حديث القاهرة". وصف عيسى المعراج بأنه "قصة وهمية" اختلقها الشيوخ، وقال إن ٩٩% من القصص التي يرويها الشيوخ والدعاة كاذبة. وأكد أنه لم يكن هناك أي معراج وأن ما حدث هو قصة وهمية، كما زعم أن هذا ما ورد في كتب السيرة والتاريخ(١).

الرد على هذه الشبهة:

شبهة إنكار حدوث المعراج بجسده ﷺ إحدى القضايا التي يثيرها الحداثيون، وتتعلق بصعود النبي ﷺ إلى السماء في رحلة الإسراء والمعراج؛ فتكمن الشبهة في استغرابهم من إمكانية حدوث هذا الحدث من الناحية العقلية والعلمية، ولكن هناك ردود واضحة عليها فأقول وبالله التوفيق معجزة إلهية ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أولًا: ثبوت معجزة المعراج بالقرآن الكريم:

الإسراء والمعراج حدثان مهمان في الإسلام، وقد ثبتا بالقرآن والسنة.

فالإسراء هو رحلة النبي محمد ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في جزء من الليل، كما ورد في سورة الإسراء. قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(٢) .

فقوله تعالى "بِعَبْدِهِ" تعني أن العبد يتكون من الروح والجسد معًا، لأن العبد هو كائن حي. إذا كانت الحادثة مجرد حلم، فلا يوجد سبب للتسبيح المذكور في بداية الآية(٣).

(١) https://youtu.be/ZCu٦i٦ExSLU?si=TabmDfHiYgoJ٠١٣٢. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

(٢) سورة الإسراء آية [١].

(٣) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ٥١٣)، تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٨٢)، تفسير الطبري = جامع البيان ط دار التربية والتراث (١٧/ ٣٣٧).

والمعراج هو صعود النبي محمد ﷺ إلى السماء، وقد ذُكر في سورة النجم، قال تعالى : بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (٢) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (٥) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (٧) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (٩) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (١٠) مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى (١١) أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى (١٢) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (١٣) عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (١٥) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى (١٦) مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى (١٧) لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (١٨)﴾ [(١)]".

هذه الآيات توضح أن النبي محمدًا ﷺ عُرج به إلى السماء ورأى سيدنا جبريل في صورته الحقيقية[(٢)].

ثانيًا ثبوت معجزة المعراج بالسنة النبوية:

هناك العديد من الأحاديث النبوية التي تتحدث عن هذه المعجزة، منها ما رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما: «أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسري به: بينما أنا في الحطيم، وربما قال في الحجر، مضطجعا، إذ أتاني آت فقد، قال: وسمعته يقول: فشق ما بين هذه إلى هذه فقلت: للجارود وهو إلى جنبي: ما يعني به؟ قال: من ثغرة نحره إلى شعرته، وسمعته يقول: من قصه إلى شعرته فاستخرج قلبي، ثم أتيت بطست من ذهب مملوءة إيمانا، فغسل قلبي، ثم حشي ثم أتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض فقال له الجارود: هو البراق يا أبا حمزة؟ قال أنس: نعم يضع خطوه عند أقصى طرفه، فحملت عليه، فانطلق بي جبريل حتى أتى السماء الدنيا فاستفتح، فقيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد أرسل إليه، قال: نعم، قيل: مرحبا به فنعم المجيء جاء ففتح، فلما خلصت فإذا فيها آدم، فقال: هذا أبوك آدم فسلم عليه، فسلمت عليه، فرد السلام، ثم قال: مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح...إلخ"[(٣)] .

(١) سورة النجم الآيات من (١-١٨).

(٢) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٤/ ١٥٩) ، تفسير ابن كثير - ت السلامة (٧/ ٤٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: مناقب الأنصار)،(باب: المعراج)،(٥٢/٥)،(رقم/

فالحديث يدل دلالة واضحة على أن هذا الانتقال كان جسديًا، وليس مجرد رؤية في المنام.

قال الإمام أبو عمرو الداني: "ولو كانت رؤيا نوم على ما يذهب إليه طوائف أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، لم تكن فتنة للناس حتى ارتاب قوم، وارتد قوم عن الإسلام، ولا كان أيضا فيها دلالة على نبوته صلى الله عليه وسلم، ولا حجة على رسالته، ولا كان الذين أنكروا ذلك من أهل الشرك يدفعونه عن صدقه في ذلك، إذ غير منكر عندهم، وعند كل أحد أنه قد يرى الرائي في المنام ما على مسيرة سنة فضلا عما هو مسيرة شهر ودونه، هذا مع دليل ظاهر النص المذكور الذي لا طريق للمجاز فيه على أنه صلى الله عليه وسلم أسري بجسده لا بروحه دونه، وهو قوله سبحانه: {سبحان الذي أسرى بعبده} وتظاهرت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الله تعالى أسرى به على دابة يقال لها: البراق، والدواب لا تحمل الأرواح، وإنما تحمل الأجسام"[(١)].

ثالثًا: ثبوت معجزة المعراج بالإجماع:

أجمعت الأمة الإسلامية من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على أن معجزة المعراج ثابتة بالكتاب والسنة وكانت بالروح والجسد، فعن عكرمة، عن ابن عباس قال في قوله: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال:«هي رؤيا عين أريها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به»[(٢)]" .

قال الإمام ابن عبد البر: ثم سألت كيف كان الإسراء: أبروحه أو بجسده؟

فالجواب:إن الإسراء برسول الله - ﷺ- من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم إلى السماء كان وهو مستيقظ غير نائم، أسري به على حاله بجسده - صلى الله عليه وسلم -، هذا هو الصحيح عندنا[(٣)].

=

٣٨٨٧)، ومسلم في صحيحه (كتاب الإيمان)،(باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات)،(١/ ٩٩)،(رقم/ ١٦٢).

(١) ينظر: الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص١٩٣).

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٣١٨).

(٣) ينظر: الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري لابن عبد البر (ص١٥٣)ط: وقف

=

رابعًا: ثبوت معجزة المعراج بالمعقول:

عندما أخبر النبي ﷺ قريشًا عن المعراج؛ تعجب المشركين وأنكروا هذه المعجزة فلم يصدقوا النبي وسخروا منه؛ ولو كان الأمر مجرد حلم، لما كان هناك سبب للاستهزاء.

وإذا كانت قصة المعراج خرافة، لكان الصحابة قد ارتدوا أو كذّبوا النبي ﷺ، لكنهم آمنوا بها، حتى أن الصدّيق أبو بكر رضي الله عنه قال: "إن كان قال فقد صدق"، وهذا يثبت أن المعراج لم يكن موضع شك بين المؤمنين الأوائل.

يقول البعض إن الصعود إلى الفضاء يحتاج إلى تجهيزات وأكسجين، فكيف صعد النبي ﷺ؟ نجيب بأن رحلة المعراج كانت معجزة إلهية، والمعجزات تتجاوز قوانين الطبيعة فكما أن النار لم تحرق إبراهيم عليه السلام، فإن قوانين الطبيعة لم تمنع المعراج؛ فإذا كنا نؤمن بالله القادر على كل شيء، فلا يوجد سبب يمنع النبي ﷺ من الصعود إلى السماوات بإرادة الله؛ كما شق الله البحر لموسى عليه السلام وأحيا الموتى لعيسى عليه السلام، فإن المعراج ليس مستحيلاً؛ لذلك، معجزة المعراج مؤكدة في الكتاب والسنة، ولا يمكن إنكارها، لأن الله قادر على كل شيء، إنكارها أو اعتبارها مجرد حلم يتعارض مع النصوص الشرعية وإجماع الأمة لذا، يجب الإيمان بحدوثها بالجسد والروح، كما تشير الأدلة[1].

قال الإمام الرازي: «ثبت بالدليل أن خالق العالم قادر على كل الممكنات، وثبت أن حصول الحركة البالغة في السرعة إلى هذا الحد في جسد محمد صلى الله عليه وسلم ممكن، فوجب كونه تعالى قادرا عليه وحينئذ يلزم من مجموع هذه المقدمات أن القول بثبوت هذا المعراج أمر ممكن الوجود في نفسه، أقصى ما في الباب أنه يبقى التعجب، إلا أن هذا التعجب غير مخصوص بهذا المقام، بل هو حاصل في جميع المعجزات، فانقلاب العصا ثعبانا تبلع سبعين ألف حبل من الحبال والعصي، ثم تعود في الحال عصا صغيرة كما كانت أمر عجيب، وخروج الناقة

=

السلام الخيري، الرياض.

(١) ينظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ٣١٨)، تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٠/ ٢٩٥).

العظيمة من الجبل الأصم، وإظلال الجبل العظيم في الهواء عجيب، وكذا القول في جميع المعجزات فإن كان مجرد التعجب يوجب الإنكار والدفع، لزم الجزم بفساد القول بإثبات المعجزات وإثبات المعجزات فرع على تسليم أصل النبوة وإن كان مجرد التعجب لا يوجب الإنكار والإبطال فكذا هاهنا، فهذا تمام القول في بيان أن القول بالمعراج ممكن غير ممتنع والله أعلم»[1].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي (٢٠/ ٢٩٥). ينظر في الرد على هذه الشبهة: شبهات حول السنة (ص وما بعدها٣٧)، دفع الشبهات عن السنة النبوية أ. د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي (صـ ١١٤ وما بعدها).

المطلب السادس

الرد على الشبه الواردة حول حديث "طواف النبي صلى الله عليه وسلم بغسل واحد"

زعم بعض الحداثيين أن بعض الأحاديث صورت النبي ﷺ بصورة لا تليق بمقام النبوة؛ لذا انتقدوها وشككوا في صحتها وطعنوا فيها، ومن بين الأحاديث التي استهدفها هؤلاء الحداثيون بالانتقاد والتشكيك والطعن، حديث طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد، حيث اعتبروا أن في هذا الحديث إساءة لمقام النبوة، إذ يصور النبي ﷺ بصورة لا تليق بمكانته، مما يتعارض مع ما ثبت من زهده وتقلله من الدنيا وشهواتها، كما زعموا أن هذا الحديث يتعارض مع النظافة المعروفة عنه ﷺ وطعنوا أيضًا من جهة مخالفته للعقل، متسائلين: كيف يمكن أن يجمع تسع نساء أو إحدى عشرة في ساعة واحدة، مع كون هذا مما لا يقدر عليه أحد عادة؟ كما تساءل بعضهم عن كيفية اطلاع راوي الحديث سيدنا أنس رضي الله عنه على ذلك، مع كونه من الأمور الخاصة التي يحرم إفشاؤها، ويستحي من ذكرها.

ومن أبرز الحداثيين الذين قالوا بهذه الشبهة:

١- **د/ وسيم يوسف** أبدى شكوكه حول صحة هذا الحديث في مقطع فيديو متداول، حيث أعرب عن عدم تصديقه لرواية الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه، متسائلًا عن كيفية حدوث ذلك [(١)].

٢- **د/ عدنان إبراهيم** تحدث عن حديث "كان النبي ﷺ يطوف على نسائه بغسل واحد" في عدة مناسبات، حيث أشار إلى أن هذا الحديث يحتاج إلى تأمل وتفكير، وذكر أنه متعارض مع ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قالت عائشة: يا ابن أختي، كان رسول الله - ﷺ- لا يفضل بعضنا على بعض في القسم، من مكثه عندنا، وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعا، فيدنو من

(١) https://youtu.be/uMfIQ٣oE٤AU?si=ELVb٤y٩FTXyZAjbT. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

كل امرأة من غير مسيس، حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها [١].

٣- **د/ أحمد صبحى منصور:** حيث قال: "البخارى يجعل من النبى مهووساً بالجماع إلى درجة لا يعرفها أشد الرجال فحوله، ولا أعرف من أين لهم ذلك القياس الذى جعلوا به مقدرة النبى – المزعومة – تبلغ قوة ثلاثين رجلاً؟[٢].

٤- **أ/ إسلام بحيري** أبدى شكوكه حول صحة هذا الحديث في مقطع فيديو متداول، حيث قال: إن هذا الحديث مخالف [٣].

٥- **أ/ صالح الورداني**، أبدى موقفًا نقديًا تجاه حديث "طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد" في كتابيه "الخدعة: رحلتي من السنة إلى الشيعة"، وأهل السنة شعب الله المختار؛ حيث قال: إن هذه الروايات تمثل إهانة لشخص الرسول ﷺ وإن موقف أهل السنة منها لهو إهانة أكبر وهو إن دل فإنما يدل على أن القوم ألغوا عقولهم وطمسوا بصيرتهم. [٤].

الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

الوجه الأول: ذكر الحديث، وبيان درجته وما فيه من أحكام:

أولًا: ذكر الحديث وبيان درجته:

عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺكَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ[٥].

---

(١) https://youtu.be/q١ZdnEemROk?si=VZzfAeNk٢rfSSast. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

(٢) ينظر: القرآن وكفى مصدرًا للتشريع للدكتور أحمد صبحي منصور (صـ ٧٦) ط: أهل القرآن.https://youtu.be/xNAGPgkcjL٤ . تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠م

(٣) https://youtu.be/٥iSY٠g٤٠IV٤?si=iDGIcFcFqcLxHZ٦C.

(٤) ينظر: "الخدعة: رحلتي من السنة إلى الشيعة"(٧٣-٧٦)، أهل السنة شعب الله المختار(صـ ٧٣)، كلاهما لصالح الورداني.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (كِتَاب النكاح.)،(بَاب: مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ..)،(٥/ ٢٠٠٠)،(برقم/ ٤٩١٧).

وفي رواية عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: أَوَكَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ. (١).

وعن عائشة قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرمًا ينضخ طيبًا (٢).

فكل هذه الروايات وغيرها صحيحة، بل في أعلى درجات الصحة؛ لأنها واردة في أصح كتاب بعد القرآن الكريم وهو صحيح البخاري رضي الله عنه - رغم أنف الحاقدين وأعداء الدين- فكيف يمكن التشكيك في هذا الحديث دون تقديم حجة أو برهان، سوى أنه يتعارض مع أهواء بعض الأشخاص الذين انتكست فطرتهم وفسد ذوقهم؟!.

فمعظم الحداثيين الذين ينتقدون الأحاديث ليس لديهم معرفة كافية بالشريعة الإسلامية أو بعلم الحديث وعلم الفقه وأصوله وغالبًا ما يكررون أفكار المستشرقين وأعداء الإسلام، ويحاولون تقييم النصوص وفقًا لمعايير الثقافة الغربية؛ وهذا كافٍ لعدم الانتباه لما يقولونه، لكن بعض المسلمين العاديين قد يتأثرون بهذه الشبهات، لذا من المهم توضيح الأمور.

ثانيًا: بيان ما في الحديث من أحكام:

في هذا الحديث أمران: الأول: هل يجوز أن يطوف الرجل على نسائه بغسل واحد؟

قال ابن حجر: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ بَيْنَهُمَا لَا يَجِبُ، وَيَدُلُّ عَلَى اِسْتِحْبَابِهِ حَدِيث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ عَنْ أَبِي رَافِع: "أَنَّهُ ﷺ طَافَ ذَات يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذه وَعِنْدَ هَذِهِ قَالَ: فَقُلْت: يَا رَسُول اللَّه، أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كِتَاب الْغُسْلِ.)،(بَاب: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ.)،(١/ ٣٧٤)،(برقم/ ٢٧١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كِتَاب الْغُسْلِ.)،(بَاب: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ.)،(١/ ١٠٤)،(برقم/ ٢٦٤).

وَاحِدًا؟ قَالَ: "هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَب وَأَطْهَر"[1].

الأمر الثاني: هل في ذلك اتهام للنبي ﷺأنه شهواني؟

ليس في الحديث ما يدل على أنه كان شهواني، والرد على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أقوال العلماء:

قال ابن حجر: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ الْفَوَائِدِ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ، مَا أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺمِنْ الْقُوَّةِ عَلَى الْجِمَاعِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ الْبِنْيَةِ وَصِحَّة الذُّكُورِيَّة، وَالْحِكْمَة فِي كَثْرَةِ أَزْوَاجِهِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي لَيْسَتْ ظَاهِرَةً يَطَّلِعْنَ عَلَيْهَا فَيَنْقُلْنَهَا[2].

وقال ابن بطال: ويحتمل أن يكون دورانه ﷺ عليهن في يوم واحد لمعان:

أحدها: أن يكون ذلك عند إقباله من سفره، حيث لا قسمة تلزمه لنسائه؛ لأنه كان إذا سافر أقرع بين نسائه فأيتهن أصابتها القرعة خرجت معه، فإذا انصرف استأنف القسمة بعد ذلك، ولم تكن واحدة منهن أولى بالابتداء من صاحبتها، فلما استوت حقوقهن جمعهن كلهن في ليلة، ثم استأنف القسمة بعد ذلك.

والوجه الثاني: يحتمل أن يكون استطاب أنفس أزواجه، فاستأذنهن في ذلك كنحو استئذانهن أن يُمرَّض في بيت عائشة؛ قاله أبو عبيد.

والوجه الثالث: قاله المهلب قال: يحتمل أن يكون دورانه عليهن في يوم يفرغ من القسمة بينهن، فيقرع في هذا اليوم لهن كلهن يجمعهن فيه، ثم يستأنف بعد ذلك القسمة[3].

فمتى كان الميل إلى ما أباحه الله تعالى من النساء والاشتغال بكثرة الجنس معهن سُبّة وعيبًا ينقص من قدر النبي ﷺ ويزري بمكانته؟ وقد ثبت إخبار النبي ﷺعن نفسه بذلك، ومما ثبت عنه في ذلك: فعن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٧٦ ط السلفية).
(٢) ينظر: المرجع السابق (١/ ٣٧٩ ط السلفية).
(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٨٢)، ط مكتبة الرشد - السعودية، الرياض.

لأولئك النفر الذين تقالّوا عبادته: (لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي)[(١)].

الوجه الثاني: النبي صلى الله عليه وسلم كان أزهد الناس في الدنيا.

عاش النبي ﷺحياة خالية من الترف والشهوات، حيث كان همه الأكبر هو عبادة ربه بصدق وإخلاص، كان يقوم للصلاة حتى تتفطر قدماه، وفي هذا تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لا يَصُومُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺاسْتكمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ [(٢)].

وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: "كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ"[(٣)].

وغيرها من الأحاديث التي تدل على أن النبي ﷺكان زاهدًا في الدنيا.

الوجه الثالث: حق الزوجة على الزوج في الجماع.

للزوجة على زوجها بعض الحقوق ومنها حقها في الجماع فعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ اللهِ أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ"، فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: "فَلا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا" [(٤)]،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، (كتاب النكاح)،(باب الترغيب في النكاح)، (٧/ ٢)، برقم (٥٠٦٣)، ومسلم في صحيحه ، (كتاب النكاح)، (باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنه واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم) (٢/ ١٠٢٠)، رقم (١٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الْصَوْمِ)،(بَاب: صَوْمِ شَعْبَانَ.)،(٢/ ٦٩٥)،(برقم/ ١٨٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: (كِتَاب الرِّقَاقِ.)،(بَاب: قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ)،(٥/ ٦٠٥٣)،(برقم،/ ٢٣٥٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الْصَوْمِ)،(بَاب: حَقِّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ.)،(٢/ ٦٩٧)،(برقم/ ١٨٧٤).

فلا ينبغي للزوج أن يجهد نفسه في العبادة، حتى يضعف عن القيام بحقها من جماع واكتساب[١].

ومن حقوق الزوجة في الجماع وغيره أن لها مثل الذي عليها؛ قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢] ومن حقوقها ألا يطأها حالة الحيض؛ قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [٣] .

الوجه الرابع: الرد على من زعم أن المراد بالحديث الطواف من غير مسيس.

قد زعم بعض الحداثيين أن المقصود بالطواف هنا غير الجماع، مستدلًا بحديث عائشة، حيث قالت: "كان رسول الله ﷺ ما من يوم إلا وهو يطوف علينا جميعًا امرأةً امرأةً، فيدنو ويلمِسُ من غير مسيس، حتى يفضي إلى التي هو يومها، فيبيت عندها"[٤].

هذا تأويل غير صحيح؛ فهذان حديثان مختلفان ولا يمكن اعتبار أحدهما بديلاً عن الآخر، فحديث عائشة هذا يوضح سلوك النبي ﷺالدائم مع زوجاته، حيث لا يمر يوم دون أن يزورهن جميعًا دون جماع، لأن الجماع حق لصاحبة النوبة، وغالبًا ما يكون زيارته لهن في الساعة التي تلي العصر، كما يشير إلى ذلك حديث عائشة: "كان رسول الله ﷺإذا انصرف من العصر دخل على نسائه، فيدنو من إحداهن"[٥].

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٩٩ ط السلفية).

(٢) سورة البقرة آية: [٢٢٨].

(٣) سورة البقرة آية: [٢٢٢]

(٤) أخره أحمد في مسنده (ك: مسند النساء)،(ب: مُسْنَدُ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ رضي الله عنها)،(٤١/ ٢٨٣)،(برقم ٢٤٧٦٥). وفيه قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف، ابن أبي الزِّناد، - وهو عبد الرحمن - قد تفرد به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، وبقيةُ رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، غير سُرَيج، وهو ابن النعمان، فمن رجال البخاري.

(٥)أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب النِّكَاحِ)،(بَاب: دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ)،(٥/٢٠٠٠)،(برقم/٤٩١٨).

فكان النبي ﷺعادةً يجمع بين نسائه في أوقات معينة، لكن ليس بشكل دائم؛ ليخفف عنهن بسبب انشغاله بالعبادة، كان يفعل ذلك أيضًا عند عودته من السفر أو في أوقات أخرى ليجعل جميع زوجاته سعيدات، وهذا يظهر أخلاقه الطيبة واهتمامه بحقوق زوجاته، بالإضافة إلى اجتهاده في العبادة ورعايته لأصحابه، وهذا الأمر لا يستطيع فعله إلا الأنبياء.(١).

هذا وقد صرح العديد من شراح الحديث إلى أن الطواف في حديث أنس يُعتبر كناية عن الجماع، فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "قوله: (فيطوف) كناية عن الجماع، وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة(٢).

ومع ذلك فلا يتعارض هذا الحديث مع ظاهر حديث أنس رضي الله عنه، في أن حقيقة طوافه ﷺ على نسائه جميعاً بجماع؛ إذ الجمع بينهما حينئذ يكون، بحمل المطلق في كلام أنس على المقيد في كلام عائشةرضي الله عنها

ووجه آخر: بحمل كلام عائشة على الغالب، وكلام أنس على القليل النادر، فلا مانع من أنه ﷺإذا طاف على نسائه جميعاً في بعض الأحيان يكون بجماعهن جميعاً، وتكون له صلى الله عليه وسلم القدرة على ذلك، لم اختصه الله به من القوة(٣).

الوجه الخامس: الرد على شبهة إخبار النبي ﷺ سيدنا أنس رضي الله عنه بأسراره الزوجية.

لم يكن أنس بن مالك رضي الله عنه الصحابي الوحيد الذي روى حديث طواف

(١) ينظر: رد شبهات حول عصمة النبى ﷺ لعماد السيد محمد إسماعيل الشربيني (ص٦٨٧).
(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٧٧ ط السلفية).
(٣) ينظر في الرد على هذه الشبهة: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ لعماد السيد محمد إسماعيل الشربيني (ص٦٨٧)، ونقض الشبه المثارة حول حديث طواف النبي ﷺعلى نسائه أ.د/ إيمان علي العبد الغني(١٠٠- ١١٣)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- بالكويت. العدد ١٢٩ يونيو ٢٠٢٢م، موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام لأحمد بن سليمان أيوب، ونخبة من الباحثين (٨/ ٣٥٨)، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، مع المشككين في السنة لعبد الرحمن الخميسي(٢٦٥-٢٧٥).

النبيﷺعلى نسائه رضي الله عنهن، بل شاركه في ذلك: عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهي واحدة ممن طاف عليهن ﷺ، وأبو رافع رضي الله عنه مولى النبي ﷺ.

وهذا ما يجهله الحداثيون، أو أنه تجاهلوه عمدًا؛ ليُلبِّسون على النَّاس وتقوى حجتهم، وحجتهم بفضل الله داحضة. وبيان ذلك في الآتي:

أما حديث عائشة رضي الله عنها فقد سبق ذكره وتخريجه، وأما حديث أبي رافع رضي الله عنه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺطَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا؟ قَالَ: هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ)[1].

وبهذا يتضح: عدم انفراد أنس رضي الله عنه بهذا الخبر ويتبن إمكانية تلقيه عن عائشة رضي الله عنها أو حتى عن النبيﷺ نفسه؛ ولا يوجد ما يمنع ذلك أو يحظره شرعًا؛ إذ إنه لا يُعتبر من الأسرار الزوجية التي يُحظر إفشاؤها أو التحدث عنها؛ وقد أظهرت النصوص أن ذكر الجماع بمفرده لا يُعتبر سرًا من الأسرار الزوجية المحظور إفشاؤها. ومع ذلك، يُفضل عدم التحدث في هذه الأمور إلا عند الحاجة[2].

وقد ذكر العلماء: أن المراد بالأسرار الزوجية هي تفصيلات الجماع، وما يحدث عند فعله من أقوال أو أفعال، وحاشا النبي ﷺأن يقدم على حكاية شيء من ذلك، وهو القائل كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا)[3].

وعلى هذا فالحديث صحيح وفي أعلى درجات الصحة، ولا يوجد فيه أي

(١) أخرجه أحمد مسنده (٣٩/ ٢٨٨)، (برقم ٢٣٨٦٢)، وابن ماجة في سننه ،(كتاب الطهارة وسننها)، (باب فيمن يغتسل عند كل واحدة غسلًا)، (١/ ١٩٤)، برقم (٥٩٠)، وقال الألباني: «حسن». ينظر: صحيح سنن ابن ماجة للألباني (١/ ١٨٢)، (برقم ٤٨٦).

(٢) ينظر: مع المشككين في السنة (صـ ٢٦٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب النكاح)، (باب تحريم إفشاء سر المرأة)، (٢/ ١٠٦٠)، رقم (١٤٣٧).

مطعن من أي جهة، سواء من جهة السند أو من جهة المتن والله تعالى أعلى وأعلم.

سأكتفي بهذا القدر من الشبهات نظرًا لأن القائمين على المؤتمر قد حددوا عدد صفحات البحث بثلاثين صفحة.

الخاتمة

توصلت بعون الله- تعالى- وتوفيقه، إلى عدة نتائج وتوصيات:

أولا النتائج:

١- أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، ولا يمكن الاستغناء عنها.

٢- علم أصول الفقه يساعد في فهم السنة النبوية والتعامل معها بشكل صحيح.

٣- الشبهات التي يطرحها الحداثيون حول السنة النبوية ضعيفة ولا تستند إلى أدلة قوية.

٤- منهج المحدثين في تقييم الأحاديث وتفريق الصحيح عن الضعيف هو منهج جيد.

٥- من الضروري الرد على الشبهات حول السنة النبوية وتوضيحها بالأدلة الشرعية والعقلية. هذا يساعد في حماية السنة من التحريف والتشويه والحفاظ على مكانتها في الإسلام.

ثانيًا التوصيات:

١- يجب تدريس علم أصول الفقه في الكليات العملية لمساعدة الطلاب على فهم السنة النبوية بشكل صحيح.

٢- من المهم نشر الوعي حول السنة النبوية وأهميتها في الإسلام، وذلك باستخدام وسائل الإعلام، والمساجد، والمحاضرات، والندوات.

٣- يجب مواجهة الشكوك حول السنة النبوية وتوضيحها بالأدلة الشرعية والعقلية، بمساعدة العلماء والباحثين.

٤- أوصي بتشجيع الباحثين على إجراء دراسات في السنة النبوية وتطوير مناهج البحث لتحقيق فهم أفضل للسنة.

٥- من المهم توعية الشباب حول السنة النبوية وتحذيرهم من الشبهات المتعلقة بها، وذلك عبر المناهج التعليمية والأنشطة الثقافية والبرامج التوعوية.

فهرس المراجع

أولًا: كتب السنة:

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه -ﷺ-لأبي عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م.

٢- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، المحقق: دغش بن شبيب العجمي، الناشر: دار الإمام أحمد – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤- السنة المفترى عليها، لسالم البهنساوي (ت ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الوفاء، القاهرة، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٥- سنن ابن ماجه، لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)ـ المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٧- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٨- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩- شرح صحيح البخاري لابن بطال لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١١- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة – تركيا،عام النشر: ١٣٣٤ ه.

١٢- الطبقات الكبير لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠ هـ)، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٣- الغرامية في مصطلح الحديث، لأبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ - ٦٩٩ هـ)،شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤- فتح الباري بشرح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ).

١٥- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)،المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٦- القاعدة الذهبية في المعاملات الإسلامية لا ضرر ولا ضرار، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: إيهاب حمدي غيث، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان.

١٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٩- المسند، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، عام النشر: ١٤٠٠ هـ.

٢٠- المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣، الناشر: المكتبة السلفية - مصر-

٢١- المصنف، ويليه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني.

٢٢- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٢٣- المقترب في بيان المضطرب، لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٤- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر،

دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.

٢٥- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، ط: دار الفكر العربي.

ثانيًا: كتب التفسير:

١- بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة.

٢- تفسير القرآن العظيم،لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣- تفسير عبد الرزاق لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٤- تفسير مقاتل بن سليمان لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ

٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن،لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: ٧٧٨٠، الطبعة: بدون تاريخ نشر.

٦- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ

ثالثًا: كتب اللغة:

١- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)،ط: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة- ١٤١٤ هـ

رابعًا: كتب الفقه

١- الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بـ «بملك العلماء» (ت ٥٨٧ هـ)، الطبعة: الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ.

٤- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.، تصحيح وتعليق: أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني، الناشر: دار مدارج للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٥- الجامع لعلوم الإمام أحمد - أصول الفقه، أبي عبد الله أحمد بن حنبل لخالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.

٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتى، الناشر: دار المؤيد

- مؤسسة الرسالة.

٨- الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها) أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة، الناشر: دار الفكر - سوريَّة – دمشق.

٩- القوانين الفقهية لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ).

١٠ مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، اختصار: أبي بكر أحمد بن علي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ)، ت: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت.

١١ المختصر من علم الشافعي ومن معنى قوله، لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤ هـ).

١٢ موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ)، رواية: أبي مصعب الزهري المدني (١٥٠ - ٢٤٢ هـ)، حققه وعلق عليه: د بشار عواد معروف - محمود محمد خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

خامسًا: كتب أصول الفقه:

١- الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٦٨٥ هـ)، لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفي: ٧٥٦ هـ) وولده تاج عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، ط: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند.

٤- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥- التحصيل من المحصول، لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأَرْمَوي (ت ٦٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦- التقرير والتحبير، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧- شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ) لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦ هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (ت ١٣٤٦ هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٨- علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، لعبد الوهاب خلاف (ت ١٣٧٥هـ)، ط: مطبعة المدني.

٩- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥هـ)، الناشر : مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم).

١٠- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١- قواعد الأصول ومعاقد الفصول، (مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل) لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩ هـ)، المحقق: أنس بن عادل اليتامى - عبد العزيز بن عدنان العيدان، الناشر: ركائز للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

١٢- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، للدكتور/. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، ط: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٣- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل - المصادر - الحكم الشرعي)، للأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية - دولة قطر)، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

سادسًا: المصادر الحديثة:

١- أضواء على السنة المحمدية النبوية لمحمود أبو رية، ط: دار المعارف، السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق - أنور الجندي ط: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٢- أهل السنة شعب الله المختار دراسة في فساد عقائد أهل السنة للكاتب المصري صالح الورداني، ط: مكتبة مدبولي الصغير، شارع البطل احمد بن عبد العزيز.

٣- الحداثة الغربية وأنماط الوعي بها في الفكر العربي المعاصر دراسة مقارنة بين عبد اهلل العروي وطه عبد الرحمن للدكتور/ عبد الحليم مهورباشة، مجلة تبيان.

٤- الحداثة وموقفها من السنة للدكتور/ الحارث فخري عيسى عبد الله، ط، دار السلام للطباعة والنشر.

٥- الحديث والمحدثون - أو: عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية لمحمد محمد أبو

زهو، ط: دار الفكر العربي.

٦- الخدعة، رحلتي من السنة إلى الشيعة للكاتب المصري صالح الورداني الجزء: الوفاة: معاصر المجموعة: من مؤلفات المستبصرين تحقيق: الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٦ - ١٩٩٥ م المطبعة: الناشر: ردمك: ملاحظات.

٧- دراسة أصولية في السنة وحجيتها وعلاقتها بالقرآن الكريم، محمد عبد العاطي محمد، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط.

٨- دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، ط: مجمع البحوث الإسلامية.

٩- دفع الشبهات عن السنة النبوية للأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، ط: مكتبة الإيمان بمصر.

١٠- رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم فى ضوء السنة النبوية الشريفة، لعماد السيد محمد إسماعيل الشربينى.

١١- الرد على من ينكر حجية السنة للدكتور/ عبد الغني عبد الخالق، ط: مكتبة السنة.

١٢- السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق - أنور الجندي، ط: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د. مصطفى السباعي: ط: المكتب الإسلامي: دمشق.

١٤- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني ط: مكتبة وهبة.

١٥- شبهات الحداثيين العرب حول تدوين السنة النبوية والرد عليها لشنوف عبد الهادي.

١٦- شبهات القرآنيين حول السنة للأستاذ الدكتور/ محمود مزروعة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٧- شبهات حول السنة لعبد الرازق عفيفي، ط: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية.

١٨- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (ت ١٤١٥هـ)، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٩- فجر الإسلام لأحمد أمين ط: مؤسسة هنداوي، الطبعة الثانية.

٢٠- القرآن وكفى مصدرًا للتشريع للدكتور أحمد صبحي منصور، ط: مكتبة أهل القرآن.

٢١- الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة د/ محمد شحرور، ط: الأهالي للتوزيع.

٢٢- مع المشككين في السنة لعبد الرحمن بن إبراهيم بن حسن بن يحيى الخميسي، اعتنى به وحققه وخرج أحاديثه: فاروق يحيى محمد الحاج، النشرة: الثانية، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م.

٢٣- موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام لأحمد بن سليمان أيوب، ونخبة من الباحثين، ط: دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع.

٢٤- نقض الشبه المثارة حول حديث طواف النبي ﷺ على نسائه أ.د/ إيمان علي العبد الغني (١٠٠- ١١٣)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- بالكويت. العدد ١٢٩ يونيو ٢٠٢٢م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ١٥٢٣
مقدّمة..... ١٥٢٧
أولًا: أهمية البحث:..... ١٥٢٩
ثانيًا: مشكلة البحث:..... ١٥٢٩
ثالثًا: أهداف البحث:..... ١٥٣٠
رابعًا: خطة البحث:..... ١٥٣٠
خامسًا: منهج البحث:..... ١٥٣١
سادسًا: إجراءات البحث:..... ١٥٣١
المبحث الأول: تعريف السنة النبوية المطهرة وأقسامها وحجيتها ١٥٣٣
المطلب الأول: تعريف السنة النبوية..... ١٥٣٤
المطلب الثاني: أقسام السنة النبوية..... ١٥٣٦
أولاً: أقسام السنة باعتبار ذاتها:..... ١٥٣٦
ثانياً: أقسام السنة باعتبار سندها:..... ١٥٣٧
القسم الأول: الحديث المتصل:..... ١٥٣٧
القسم الثاني: الحديث غير المتصل:..... ١٥٣٨
المطلب الثالث: منزلة السنة النبوية من القرآن..... ١٥٣٩
أولاً: أن تكون السُنة مقررة ومؤكدة لما جاء في القرآن:..... ١٥٣٩
ثانياً: أن تكون السنة مُبَيِّنة وشارحة لما جاء في القرآن،..... ١٥٣٩
ثالثاً: أن تأتي السنة بحكم ليس في القرآن الكريم، من ذلك:..... ١٥٤١
المطلب الرابع: حجية السنة النبوية المطهرة..... ١٥٤٢
أولاً: القرآن الكريم:..... ١٥٤٢
ثانياً: السنة النبوية:..... ١٥٤٢
ثالثاً: الإجماع:..... ١٥٤٣
ثالثاً: الدليل العقلي:..... ١٥٤٣
المبحث الثاني: نماذج من شبهات الحداثيين حول السنة النبوية والرد عليها... ١٥٤٤
تمهيد: في تعريف الحداثة والحداثيين..... ١٥٤٦

الحداثةَ في اللغةً:..... ١٥٤٦
والحداثة في الاصطلاح:..... ١٥٤٦
المطلب الأول: الرد على شبهة "تأخر تدوين السنة النبوية وعدم كتابتها في عهد النبي والصحابة"..... ١٥٤٨
الرد على هذه الشبهة:..... ١٥٤٩
أولًا: لم يكن التدوين هو الطريقة الوحيدة لحفظ السنة آن ذاك. ١٥٤٩
ثانيًا: وجود التدوين الجزئي في عهد النبي ﷺ..... ١٥٥٠
ثالثًا: منع التدوين كان لحكمة وليس لرفض التوثيق..... ١٥٥٠
رابعًا: تدوين السنة بدأ مبكرًا في عهد الصحابة والتابعين: ١٥٥٠
خامسًا: التواتر العملي والنقلي..... ١٥٥١
المطلب الثاني: الرد على شبهة الاستغناء بالقرآن عن السنة..... ١٥٥٣
نقد هذه الشبهة والرد عليها:..... ١٥٥٤
المحور الأول: خطأ الاستدلال بالآيات على نفي الحاجة للسنة: ١٥٥٤
المحور الثاني: ضرورة السنة لفهم الدين وتطبيقه..... ١٥٥٥
المحور الثالث: القرآن نفسه يأمر باتباع السنة..... ١٥٥٦
المطلب الثالث: الرد على شبهة عدم حفظ السنة..... ١٥٥٨
المطلب الرابع: الرد على الشبه الواردة حول حديث رضاع الكبير..... ١٥٦١
من أبرز القائلين بهذه الشبهة من الحداثيين المعاصرين: ١٥٦١
أولاً: الرد على الشبهة الأولى (كيفية الرضاعة):..... ١٥٦٣
ثانياً: الرد على الشبهة الثانية (عدم ثبوت البنوة بالرضاعة بعد الكبر):... ١٥٦٤
ثالثاً: الرد على الشبهة الثالثة (رفض زوجات النبي ﷺ للحديث):١٥٦٦
المطلب الخامس: الرد على شبهة أن رحلة المعراج لم تكن بجسده صلى الله عليه وسلم..... ١٥٦٨
ومن أبرز الحداثيين الذين قالوا بهذه الشبهة:..... ١٥٦٨
الرد على هذه الشبهة:..... ١٥٦٩
أولًا: ثبوت معجزة المعراج بالقرآن الكريم:..... ١٥٦٩
ثانيًا ثبوت معجزة المعراج بالسنة النبوية:..... ١٥٧٠
ثالثًا: ثبوت معجزة المعراج بالإجماع:..... ١٥٧١

رابعًا: ثبوت معجزة المعراج بالمعقول:..... ١٥٧٢
المطلب السادس: الرد على الشبه الواردة حول حديث "طواف النبي صلى الله عليه وسلم بغسل واحد"..... ١٥٧٤
ومن أبرز الحداثيين الذين قالوا بهذه الشبهة:..... ١٥٧٤
الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:..... ١٥٧٥
الوجه الأول: ذكر الحديث، وبيان درجته وما فيه من أحكام: ١٥٧٥.
أولًا: ذكر الحديث وبيان درجته:..... ١٥٧٥
ثانيًا: بيان ما في الحديث من أحكام:..... ١٥٧٦
الأمر الثاني: هل في ذلك اتهام للنبي ﷺ أنه شهواني؟..... ١٥٧٧
الوجه الأول: أقوال العلماء:..... ١٥٧٧
الوجه الثاني: النبي صلى الله عليه وسلم كان أزهد الناس في الدنيا..... ١٥٧٨
الوجه الثالث: حق الزوجة على الزوج في الجماع..... ١٥٧٨
الوجه الرابع: الرد على من زعم أن المراد بالحديث الطواف من غير مسيس..... ١٥٧٩
الوجه الخامس: الرد على شبهة إخبار النبي ﷺ سيدنا أنس رضي الله عنه بأسراره الزوجية..... ١٥٨٠
الخاتمة..... ١٥٨٣
أولا النتائج:..... ١٥٨٣
ثانيًا التوصيات:..... ١٥٨٣
فهرس المراجع..... ١٥٨٤
فهرس الموضوعات..... ١٥٩٤